كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر
تخصص: قانون أعمال
بعنوان:

الشركات متعددة الجنسيات

إعداد الطالبين:
نور الهدى قاسمي
محمد حسان عسول

إشراف الدكتور:
بشير هادي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة في البحث
أ.د عبد الرزاق دربال	أستاذ	رئيسا
أ.د بشير هادفي	أستاذ	مشرفا ومقررا
أ. حكيم زواي	أستاذ مساعد أ	ممتحنا

السنة الجامعية: 2018/2017

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر
تخصص: قانون أعمال
بعنوان:

الشركات متعددة الجنسيات

إعداد الطالبين:
نور الهدى قاسمي
محمد حسان عسول

إشراف الدكتور:
بشير هادي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة في البحث
أ.د عبد الرزاق دربال	أستاذ	رئيسا
أ.د بشير هادفي	أستاذ	مشرفا ومقررا
أ. حكيم زواي	أستاذ مساعد أ	ممتحنا

السنة الجامعية: 2018/2017

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tébessa

شكر وتقدير

قال رسول الله صل الله عليه وسلم

(من لم يشكر الناس لم يشكر الله)

صدق رسول الله صل الله عليه وسلم

الشكر لله تعالى الذي أعاننا ووفقنا لإنجاز هذا العمل

اتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير الى كل من :

استاذي المشرف الدكتور هادفي بشير على متابعته لنا في انجاز هذا العمل وجميع اساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية وعلى رأسهم الاستاذ زواي حكيم واقدم الشكر الى كل اعضاء لجنة المناقشة الاستاذ دربال عبد الرزاق و الاستاذ زواي حكيم على قبولهم مناقشة هذه المذكرة والى كل من ساعدني

والى كل الأصدقاء

قائمة المختصرات:

ش م ج : الشركات متعددة الجنسيات

د ط : دون طبعة

د د ن : دون دار نشر

د س : دون سنة

ص : الصفحة

إلخ : إلى أخره

o.c.d.e منظمة التجارة والتنمية الإقتصادية,

ط : طبعة

مقدمة

مقدمة

تعد الشركات متعددة الجنسيات بانها كيانات خطيرة وهامة وشديدة التميز، حيث تعرف بانها كل تنظيم جماعي ستكون من شركات تستقل فيه كل منها بوجودها القانوني و شخصيتها المعنوية الخاصة بها، وتتحد فيما بينها بروابط متعددة تسمح للشركة الام بإخضاع الشركات الاخرى لتبعيتها.

على هذا المنطلق اختلف الفقهاء و المختصون في التسميات التي اطلقوها على هذه الكيانات فاستعملوا مصطلحات تعرف بأنها غير دقيقة وغير محكمة، وبذألك اعطوها تسميا مختلفة بسبب تباين وجهات نطرهم حيالها، فاستعمل البعض منها للتعبير عن الكيان ككل، في حين استعمل البعض الاخر لوصف نشاطها الدولي و تأكيدا لصفته الدولية، وبالتالي للشركات متعددة الجنسيات عدة تسميات.

ان هذه الاخيرة تعتبر بحق اهم ظاهرة برزت على الساحة الدولية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية باعتبارها كيانات اقتصادية عملاقة، تمتاز بتعدد امكانياتها وتنوع نشاطاتها ومنتوجاتها وامتدادها الجغرافي في كل انحاء العالم متجاوزة في ذألك الحدود الإقليمية للدول، فهي اشبه بنسيج العنكبوت الذي يمتد نشاطها لكل الدول سعيا لتحقيق اكير قدر ممكن من الربح، حيث برزت الشركات العملاقة وتطوره في اواخر القرن العشرين لتلعب دورا خطيرا ومهما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالتالي بلغت ارباحها ارقام خيالية، ثم إن كياناتها تشابكت حتى اصبحت تمثل كيانا واحدا.

إن هذه الشركات متعددة الجنسيات قد استقطبت اهتمام الاقتصاديون والسياسيون والقانونيون والاجتماعيون، كلهم يبحث في التساؤل الذي تطرحه هذه الأخيرة، ولما تحدثه من أثار سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وما تخلفه من ايجابيات وسلبيات متعددة. تميزت أواخر سنوات القرن العشرين بظهور تطور تقني و تكنولوجي وإداري وصناعي سمح بتقسيم الإنتاج في وحدات مختلفة من بقاع العالم عن طريق ما يسمى بالشركات متعددة الجنسيات، حيث أصبحت هذه الأخيرة الألية أو الأداة الأساسية للمبادلات التجارية.

حيث تعدت عملية الإنتاج المستوي المحلي إلي المستوي العالمي بإنتاج سلعة او خدمة في العديد من المناطق الجغرافية مع تسويقها عالميا، هذه المرحلة الجديدة من

مراحل التركيز الرأسمالي لا تتم على المستوى المحلي الطريقة المعتمدة في السابق بل تجاوز حدود الدولة الواحدة ليصل إلى العالمية، هذا ما يميز نشاط هذه الشركات العملاقة كما يسميها البعض، وبالتالي تكون منتجاتها موجهة لعدد كبير من سكان العالم عن طريق توزيع عمليتها الإنتاجية داخل مشروعها الواحد على مختلف بقاع العالم مع حفاضها على مركزية السيطرة، و هذا ما يميز هذا النوع من الشركات من الناحية الإقتصادية في تعدد الوحدات الإنتاجية من جهة و سيطرتها المركزية من جهة أخرى.

أما ما يميزها من الناحية القانونية هو توزع منشأتها على مستوى بقاع العالم وكل منها يعمل تحت إطار قانوني معين مع خضوعها كلها لسيطرة المركزية لهذه الشركات .

ومن هنا يظهر التأثير العميق لهذه الشركات على النظام الاقتصادي العالمي الجديد، أصبحت هذه الأخيرة عابرة القارات المسيطر الأول على السوق العالمية و المحرك الأساسي لتدويل عملية الإنتاج على المستوي الدولي بمجرد قيامها بإنتاج المنتجات والخدمات مع تنوعها دون أدنى رابط بينها والسبب راجع الى استنادها لاعتبار اقتصادي مهم وهو تعويض الخسارة المحتملة في نشاط معين بأرباح نشاط أخر في المناطق جغرافية أخرى مع تسويقها عالميا وكونها السباقة لأي نوع من الإنتاج .

ومن هنا يتضح أن هذه الشركات تعتمد في نشاطها على سوق متعددة الدول وبالتالي تكون استراتيجياتها وقراراتها ذات طابع دولي وعالمي، وبهذا تكون شركات متعددة الجنسيات ذألك لكونها تتمتع بقدر هائل من حرية نقل وتحريك الموارد ونقل عناصر الإنتاج من رأسمال وعمل، فضلا عن المزايا التقنية من نقل التكنولوجيا بين الدول المختلفة.

كما تسعى هذه الشركات إلى استغلال التفاوت بين الواقع و القانون فالتفاوت القائم بين تعدد النشاط في مختلف بقاع العالم وإقليمية القوانين ينتج عنه خضوعها لعدة أنظمة قانونية في أن واحد .

وتظهر أهمية الموضوع في أن الشركات متعددة الجنسيات لها تأثير عميق على النظام الاقتصادي العالمي الجديد كونها أصبحت المحرك الرئيسي للمبادلات التجارية اضافة إلى تعميق فكرة العالمية .

1-اهمية الدراسة:

ولهذا فإن اختيارنا لموضوع الشركات متعددة الجنسيات' له أهمية كبيرة.

أ/الأهمية العلمية:

من هذا المنظور تتجلى أهمية البحث من منطلق التسليم بقوة و هيمنة الشركات متعددة الجنسيات، فالشركات العملاقة تتمتع بميزات مكنتها من فرض سيطرتها حتى أصبحت تعتبر المسيطر الاول على السوق العالمية والمحرك الأساسي لتدويل عملية الإنتاج على المستوى الدولي.

ب/ الأهمية العلمية:

ان هذا الموضوع يعتبر نقطة ارتكاز وإهتمام للعديد من الباحثين مما زاد رغبتنا في تناول هذا الموضوع بكل جوانبه وجزئياته وذالك لزيادة الرصيد العلمي للباحث،

2-أسباب اختيار الموضوع:

كما اخترنا هذا الموضوع لعدة أسباب قسمناها إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

أ-أسباب ذاتية:

تعود الأسباب الذاتية إلى الرغبة في دراسة الشركات متعددة الجنسيات وذألك لتوسعنا في موضوع الشركات في كل المراحل الدراسية السابقة حيث كانت الشركات متعددة الجنسيات من بين الشركات التي تم التطرق إليها.

ب-أسباب موضوعية:

تعود الأسباب الموضوعية في الدراسة إلى الدور الخطير الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات والأثار الناجمة عنها و كيفية تجاوزها الحدود الإقليمية وانتقالها نحو العالمية وتخصيص لها قدرا من النقاش.

3-الاشكالية:

أمام التطور الهائل الذي عرفته اليوم الشركات متعددة الجنسيات و الدور الذي تلعبه كونها في الثورة العلمية والتكنولوجية وازدياد الاهتمام في المدة الأخيرة بها دفعت لطرح هذه الإشكالية.

ما المقصود با الشركات ذات العنصر الأجنبي ؟

ومن هذه الاشكالية العامة تتنوع تساؤلات فرعية:

*ما ماهي أهدافها؟

*كيف ظهرت هذه الأخـيرة؟

*ماهي المراحل التي مرة بها وكيف تطورت؟

* ما العوامل المساعدة في ظهورها ؟

الشركات المتعددة الجنسيات؟

4-منهج الدراسة:

اعتمدنا المنهج المنهج الوصفي والتاريخي لأن المعروف عن طبيعة الموضوع أنها هي التي تحدد المنهج والأدوات المستعملة في البحث، فموضوعنا يحتاج إلى عملية البحث عن كيفية ظهور الشركات متعددة الجنسيات ومراحل تطورها كما يحتاج إلى معرفة ما المقصود بهذه الشركات.

5-أهداف الدراسة:

تشتمل هذه الدراسة البحثية على مجموعة من الاهداف الاساسية، التي تركز على محاولة الاجابة على الاسئلة المتبناة من خلال طرح الاشكالية، وتتمثل هذه الاهداف فيما يلي:

*1يتمثل الهدف من البحث في تعميق العلمية من خلال التعرف على الشركات متعددة الجنسيات وكافة جوانبها.

*2محاولة التعريف بالشركات المتعددة الجنسيات والإلمام بكل زواياها.

*3معرفة كيفية ظهور هذه الشركات والعوامل التي ساعدت في بروزها.

*4ابراز الأثر الناتجة عن هذه الأخيرة اما على المستوى المحلي أو العالمي داف الدراسة:

6-الدراسات السابقة:

أولا:: دراسة الباحث" مولود طابوش" ":

مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي تحت عنوان " أثر الشركات متعددة الجنسيات على التشغيل في الجزائر ""دراسة حالة" جامعة الجزائر سنة 2008/2007.(

تطرق في دراسته الى فصلين خصص كل من:

الفصل الأول: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات حيث تطرق الى التطور التاريخي ثم الاهداف اما الفصل الثاني فقد جاء تحت عنوان: البطالة والعمل(تعريفها وانواعها) كما تطرق الباحث الى كل المدارس الاقتصادية التي تناولت موضوع البطالة .

ومن نتائج الدراسة:

تؤثر الشركات متعددة الجنسيات بطرق مباشرة على التشغيل في الجزائر عن طريق الأثار الأفقية الضيقة و الواسعة التي تمارسها على المؤسسات المنافسة و الغير منافسة

ثانيا: دراسة الباحثة "ألاء محمد فارس حماد "

مذكرة رسالة ماجستير بعنوان" اندماج الشركات و أثره على عقود الشركة المندمجة)

دراسة مقارنة كلية الحقوق والإدارة العامة جامعة "بيرزيت" فلسطين سنة 2012)، حيث تطرقت الباحثة في دراسته الى أربعة فصول حيث اختص كل من:

الفصل الأول: بالتطرق الى ماهية الاندماج ليمس كل ماله علاقة به،

الفصل الثاني: ضوابط عملية الاندماج

الفصل الثالث: فكان للحديث عن الاثار العامة التي يخلفها

الفصل الرابع: كان بعنوان أثاره على عقود الشركة المندمجة .

ثالث: دراسة الباحث" محسن عجيل" :

رسالة ماجيستير تحت عنوان"" الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة"، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون الدولي , كلية القانون والسياسة , الدانمارك ،2008.

وتطرق في دراسته إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: بالشركات متعددة الجنسية في ظل العالمية , والذي تطرق فيه لتعريف بهذه الشركات ليعرج اسباب ظهورها.

الفصل الثاني: فكان استراتيجية الشركات متعددة الجنسيات، وتضمن الاستراتيجية المتبعة قبل تلك الشركات وحماية مصالح المساهمين.

الفصل الثالث: فجاء عنوانه الدولة والسيادة والذي ربط فيها الباحث الدولة بالسيادة الوطنية وكيف تطورت السيادة الوطنية عبر مراحلها المتزامنة.

على هذا الأساس موضوع الشركات المتعددة الجنسيات يطرح عدة إشكاليات تحتاج إلى البحث والإحاطة:

أمام التطور الهائل الذي عرفته اليوم الشركات متعددة الجنسيات و الدور الذي تلعبه كونها في الثورة العلمية والتكنولوجية وازدياد الاهتمام في المدة الأخيرة بها دفعت لطرح هذه الإشكالية.

ما المقصود با الشركات ذات العنصر الأجنبي ؟

7-صعوبات البحث:

لقد واجهتنا مجموعة من الصعوبات كانت حاجزا في امكانية التعمق في البحث اكثر وتتمثل في:

*طول الموضوع مما دفعنا إلى التركيز على اهم الاجزاء الخاصة به حتى يتماشى مع الحجم المطلوب في المذكرة.

*ندرة المراجع في مكتبة الجامعة وإن توفرت تكون قديمة جدا. :

*تضارب اراء الفقهاء.

8-الفرضيات:

*/ تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات المحرك الأساسي للمبادلات التجارية.

*/ تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات الموجه الأساسي و المعبر عن الإستثمارات الأجنبية.

*/تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات اليد المساعدة في خلق فرص لشغل وحل هذه الأزمة في الدول المضيفة .

*/تعتبر الشركات متعددة الجنسيات المحرك الرئيسي للمبادلات التجارية

9-التصريح بالخطة:

ارتأينا أن نقسم موضوع بحثنا إلى فصلين:

نتناول في الفصل الأول مفهوم الشركات متعددة الجنسيات وتتضمن ثلاث مباحث نتطرق في المبحث الأول إلى نشوء وتطور الشركات متعددة الجنسيات ودوافع ظهورها أما في المبحث الثني فخصصناه لمعنى الشركات متعددة الجنسيات و دور وأهمية هذه الأخيرة ففي المبحث الثالث.

اما في الفصل الثاني تناولنا إنشاء الشركات متعددة الجنسيات ويتضمن اربعة مباحث نتطرق في المبحث الأول لإنشاء الشركات متعددة الجنسيات اما المبحث الثاني فخصصناه للإدارة واخيرا تنظيم الشركات متعددة الجنسيات و الاثار في كل من المبحث الثالث و الرابع.

الفصل الأول

مفهوم الشركات متعددة الجنسيات

- المبحث الاول : نشوء وتطور الشركات متعددة الجنسيات ودوافع ظهورها.
- المبحث الثاني: معنى الشركات متعددة الجنسيات.
- المبحث الثالث: دور و اهمية الشركات متعددة الجنسيات

نظرا لأهمية الشركات متعددة الجنسيات و الدور الذي تلعبه كونها القائد في الثورة العلمية والتكنولوجية، و بالتالي تعمق الاتجاه نحو العالمية أو عولمة الاقتصاد ازداد الاهتمام في المدة الأخيرة بها لما لها من تأثيرات ليس فقط على المستوى المحلي بل تتعدى العالمية، و هذا ما أكد على ضرورة إعطاء نظرة شاملة عن هذه الشركات من حيث تعريفها، خصائصها، و سماتها التي تميزها عن غيرها، ظهورها و تطورها، و أيضا النظام القانوني الذي يخضع له هذا النوع من الشركات، فقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، الاول نشوء وتطور الشركات متعددة الجنسيات(المبحث الاول) ودوافع ظهورها(المبحث الثاني) و الثالث تحت عنوان "خصوصية الشركات متعددة الجنسيات.

المبحث الأول : نشوء و تطور الشركات المتعددة الجنسيات و دوافع ظهورها .

إن الشركات متعددة الجنسيات لم تنشأ من عدم، كما لم تضعها الصدفة العفوية، حيث تعد إحدى الأركان الأساسية التي تقوم عليها العولمة، حيث ازداد الاهتمام بها في الآونة الأخيرة، مما دفعنا إلى ضرورة إعطاء نظرة شاملة عن هذه الشركات من خلال تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مطالب تطرقنا فيها إلى الجذور التاريخية للشركات المتعددة الجنسيات (مطلب أول) وثم مراحل نمو هذه الشركات (مطلب ثاني) وأخيرا ظهورها (مطلب ثالث).

المطلب الأول : الجذور التاريخية للشركات المتعددة الجنسيات

اذا تناولنا الجانب التاريخي الجانب التاريخي لهذه المؤسسات فقد تعمق بنا الدراسة أزمنة بعيدة فقد ترجع إلى الحقبات الاستعمارية، وبالتالي لم تظهر هذه الشركات فجأة بل لها جذور تاريخية ترجع إلى عدة قرون للوراء، فقد ظهرت شركة عملاقة في ميدان التجارة الخارجية .[1] اختلف الفقهاء و علماء الاقتصاد في تحديد أو في وضع تاريخ محدد لنشوء الشركات متعددة الجنسيات فذهب البعض إلى إرجاع نشأة هذه الشركات إلى العصور "التاريخية القديمة،" حيث سادت بين التجار الإغريق و الفينيقيين و سكان العراق القديم بتجارة الأموال المنقولة، و يرى أنصار هذا الرأي أن تلك العمليات قد اقتصرت على التبادل التجاري فيما بينها في نطاق النظم الاقتصادية التي سادت آنذاك و لم تكن تتضمن لأصول أجنبية[2]

و يذهب البعض الاخر الى انها ترجع الى القرن التاسع عشر، وكان دالك نتاجا لتطور المعسكر الغربي الرأسمالي وبداية عصر النهضة الذي ساد الاقتصاديات الاوروبية في الانتاج والتصنيع استعمار البلدان المختلفة رغبتا في استغلال ثرواتها و مواردها . [3]

(1) بوبطرخ نعيمة، الشخصية القانونية للشركات المتعددة الجنسيات في القانون الدولي العام، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العامة، تخصص: علاقات دولية وقانون المنظمات الدولية، قسنطينة، 2010-2011، ص 37.

(2)طلعت جياد لجي الحديدي، المركز القانوني الدولي لشركات متعددة الجنسيات، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، د ب ن، سنة 2008، ص4.

(3)انظر: بوخاري عبد الحميد، دادان عبد الوهاب، دور الشركات متعددة الجنسيات في تنمية القطاعات الاقتصادية 'دراسة حالة '،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص ادارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2015، ص25.

ثم ما لبثت كثيرا من الشركات الأمريكية و الأوروبية أن سارت على هذا النهج، ففي عام1901 كانت شركة "وستنغهاوس" تمتلك أضخم منشآت صناعية في إنجلترا، و كانت شركة "فورد "عام 1914 تنتج 25% من السيارات الإنجليزية، كما اتسعت أعمال و نشاط شركة" ليفر" لصناعة الصابون، وشركة صناعة الهاتف الدولية ITT ،و شركة كوداك لآلات التصوير، و لقد نصت هذه الشركات و تطورت حتى صارت قوة اقتصادية كبرى في الاقتصاد العالمي، مما يدفعنا إلى بحث مراحل نموها و تطورها[1]

المطلب الثاني : مراحل نمو و تطور الشركات متعددة الجنسيات

ظهرت الشركات متعددة الجنسيات في السابق في حجم أقل و سعة أقل مما عليه هي الآن مما يدل على أنها مرت بعدة مراحل و نمت و تطورت حتى أصبحت كما نراها اليوم في ثوبها الجديد و سيطرتها على قطاعات واسعة من الاقتصاد، و سنعرض المراحل التي مرت بها هذه الشركات كالآتي:

الفرع الأول : المرحلة من أواخر القرن التاسع عشر إلى غاية قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914

تمتد هذه المرحلة منذ أواخر القرن التاسع عشر و حتى قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914، و تمثل هذه الفترة فترة تبلور لفكرة الشركات متعددة الجنسيات، فلقد ظهرت تلك الشركات و استقرت في السنوات الأولى من القرن العشرين، و بدأت بالنمو بصورة تدريجية حتى أصبحت تلعب دورا مهما و خطيرا في الحياة القانونية و الاقتصادية و حتى السياسة الدولية، و هذا من خلال سيطرتها على كثير من النشاطات التجارية و الاقتصادية.[1]

و مع ذلك فقد كانت أهمية هذه الشركات في الاقتصاد الدولي محدودة للغاية لأسباب عديدة لعل في مقدمها طبيعة النشاطات التي كانت تصطلح بها، و التي تركزت بشكل أساسي

[1]انظر : طلعت لجي الحديدي، المركز القانوني الدولي للشركات متعددة الجنسيات، مرجع سابق، ص 05 وما بعدها.

في استخراج البترول و صناعة السيارات و الألمنيوم، و لم تكن هذه النشاطات تتمتع بقدر من الأهمية في اقتصاديات الدول الرأسمالية آنذاك، حيث كانت القطاعات الاقتصادية الرئيسية في ذلك الوقت، و هي الفحم و السكك الحديدية و الصلب، بعيدة عن مجال نشاط الشركات متعددة الجنسيات.[1]

و يرى بعض الفقهاء أن اتجاه هذه الشركات إلى الإنتاج الدولي و تخطي حدودها القومية في ذلك الوقت لم يكن نتاجا لاستراتيجية إنتاجية رأسمالية جديدة تقوم على التحول من القومية إلى الدولية، و إنما كان نتيجة لسياسة الحماية الأمريكية أين بدأت الدول الأوروبية في إتباعها لتدعيم صناعاتها الوطنية و حمايتها من صناعة السلع المستوردة.

و من أمثلة الشركات التي ظهرت في هذه الحقبة المصنع الذي أنشأه المخترع السويدي "Alfred Nobel" في ألمانيا، و الخاص بالديناميت، و كذلك المتخصص في الحياكة.[2]

الفرع الثاني: المرحلة الممتدة من بداية الحرب العالمية الأولى عام 1914 حتى نهاية الحرب العالمية الثانية 1945.

تمثل هذه فترة اقتصاديا و يرجع هذا إلى التخوف من الحرب، ففي هذه الفترة و على الرغم من ظهور عدد كبير من الشركات الكبرى في الحياة الاقتصادية الدولية مثل شركة فيليب "filips" الهولندية، و نمو بعضها الآخر، إلا أن هذا النمو و التطور كان محدود النطاق حيث بقيت هذه الشركات ظاهرة ثانوية في النظام الاقتصادي،[3]و خلال هذه الفترة لم تسمح الدول لشركاتها بالتنقل إلى الخارج حيث بلغت الوطنية ذروتها، وقامت الحكومات بتبني إجراءات تمييزية مع الأجانب، ومثال على ذألك ألمانيا التي كانت تعرض على الشركات بأن تكون ألمانيا 100/100 .

(1) انظر. طلعت جياد لجي الحديدي، المركز القانوني الدولي للشركات متعددة الجنسيات، مرجع سابق ص05.

(2)دراسة قياسية ، أطروحة دكتوراه غير معنونة، جامعة الجزائر 03/ 2014 ص38.

(3)انظر: حسام عيسى، الشركات متعددة الجنسيات، دط، المؤسسة العامة للدراسات والنشر المعاصر، بيروت، دس، ص24.

و أكثر ما أثر في هذه الفترة هو الحرب العالمية الأولى و الثانية اللتين عاشتهما الشركة، و عدم الاستقرار السياسي الذي ساد الفترة ما بين الحربين العالميتين و ما بعدهما.

الفرع الثالث: الفترة ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا.

تمتد هذه المرحلة من نهاية الحرب العالمية الثانية الى يومنا هذا، وتمثل بحق فترة ازدهار وانتعاش وتطور كبير في حياة الشركات متعددة الجنسية، حيث تسيطر على كافة قطاعات الانتاج والخدمات.[1]

مثلت هذه الفترة وتطور كبير في حياة الشركات متعددة الجنسيات، حيث ازداد هذا الاستثمار بشكل كبير و مذهل في أوائل الثمانينات، ففي بداية الثمانينات دخل العالم مرحلة جديدة عرفت باسم العولمة، والتي وامتازت بتعمق تدويل النشاط الاقتصادي، وتوحيد وتجانس الاقتصاد العالمي، فازدادت التبعية الاقتصادية للبلدان التي ظهرت وازدادت التبادلات عبر الحدود للسلع، الخدمات، ورؤوس الأموال[2] .

ثم ما لب أن أخذ بالازدياد مرة اخرى بعد عام 1986، حيث بلغ مقداره نحو 1909 مليار دولار، و شهدت التسعينات من القرن المنصرم تطورا كبيرا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ بلغ مقدارها عام 1996 ما يقارب من "359 مليار دولار"، ثم ازداد عام 1997 ليبلغ "456 مليار دولار"، و ازداد مرة أخرى ليصل إلى "644 مليار دولار" في عام 1998 و قد تواصل هذا التطور و النمو حتى سنة 2000ب "1480 مليار دولار.

وبالتالي اصبح للشركات متعددة الجنسية تأثير على العلاقات الدولية اكبر من تأثير بعض حكومات الدول التي تتعامل معها[3].

---

[1]انظر: سيف محمد المعمري، (نشأة الشركات متعددة الجنسيات)،جريدة عمان للنشر والتوزيع الاردن، العدد43، 2009، ص33 .

[2]انظر: حسام الدين عيسى، الشركات متعددة الجنسيات، مرجع سابق، ص 24ومابعدها.

[3]انظر: يوسف محمود جربوع وسالم عبدالله حلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، ط01، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 420 .

المطلب الثالث : دوافع ظهور الشركات متعددة الجنسيات

تعد الشركات الجنسيات من العوامل الأساسية في ظهور العولمة، و من أهم السمات التي تتميز بها الشركات متعددة الجنسيات تعدد الأنشطة التي تشتغل فيها دون أدنى رابط بين المنتجات المختلفة.

و يرجع السبب الرئيسي الذي دعا الشركات متعددة الجنسيات إلى تنوع نشاطاتها هو استنادها إلى اعتبار اقتصادي مهم، وهو تعويض الخسارة المحتملة في نشاط معين بأرباح تتحقق من أنشطة أخرى وبالتالي في حالة حدوث الخسارة في أحد المنتجات التي تنتجها الشركات يحدث ربح في المنتجات الأخرى و بالتالي يسهم ذألك في تحقيق التوازن والربح العالي.

تتعدد دوافع ظهور الشركات متعددة الجنسيات بتعدد أنواعها و لكن يبقى هدف تحقيق الربح بأقل التكاليف هو الدافع الأساسي لنمو هذه الشركات، فهي تنتج في البلدان التي تكون فيها عناصر الإنتاج منخفضة النفقة ثم تبيع هذه المنتجات في البلاد مرتفعة الأسعار، فهو نوع من التنظيم الاحتكاري عن طريق الاستفادة من التمايز بين أماكن الإنتاج و أماكن البيع.

و يفسر دوافع ظهور الشركات متعددة الجنسيات في القرن الواحد و العشرين في عدة اتجاهات، فهناك من يراها أن الظروف الاقتصادية الدولية، زيادة النفقات، التصدير سبب ارتفاع نفقة النقل ووجود الحواجز الجمركية، البيانات الضريبية و إخلاف الأوضاع النقدية، حيث من مصلحة الشركات متعددة الجنسيات الاستثمار في الدول التي تعاني من انخفاض سعر الرأسمالية المختلفة، أي أنهم يرجعون ظاهرة عالمية الإنتاج إلى وجود التركيز العالي الشديد في المرحلة الاحتكارية،1 حيث كان من الصعب على الشركات متعددة الجنسيات أن توسع نطاق سيطرتها على الشؤون الداخلية و يحفظ على استمرار نموها بدون القيام بإنشاء وحدات.(1)

(1)انظر: الهام مصطفى,(دوافع ظهور الشركات متعددة الجنسيات)، مجلة الاقتصاد، عدد12،

http://www.elektisad.com 2006 /22/12، على الساعة: 20:00، ص 12.

العوامل المساعدة في ظهور الشركات متعددة الجنسيات :

لم ننشأ الشركات المتعددة الجنسيات من العدم و إنما ساهمت عوامل و ظروف خاصة و عامة في نشوء ظاهرة المتعددة الجنسيات و نموها و تطورها، اجتمعت فيما بينها لتنشئ هذه الظاهرة الاقتصادية، و يمكن حصر هذه الأسباب في عوامل اقتصادية، عوامل قانونية و عوامل سياسية و اجتماعية .

الفرع الأول: العوامل الاقتصادية:

إن الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه أي مشروع اقتصادي هو" الديمومة"، و لن يقع ذلك إلا بالبحث و السعي إلى زيادة أرباحه، و من هذا المنطلق فقد اتجهت الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في دول أخرى سعيا وراء تحقيقها الأرباح من عملية التوطن في أماكن متعددة، و يتجسد ذلك مثلا في "الدول النامية" و "الدول المضيفة" القوية اقتصاديا بتفاوت أجرة العامل بين الدول في الدولة الأم التي كانت دائما بحاجة إلى رأسمال ففي مرحلة النمو السريع الشركات المتعددة الجنسيات كانت الأجور في الولايات المتحدة تعادل أربعة أضعاف الأجور في أوروبا الغربية، الأمر الذي دفع بالشركات الأمريكية إلى إنشاء فروع لها في أوروبا[1] للتخلص من ارتفاع الأجور و تكاليف النقل، إلى جانب ذلك نجد أنه من بين العوامل الاقتصادية التي ساعدت في نشوء الشركات متعددة الجنسيات هو التخفيف من مخاطر اهتزاز على سوق واحدة، على اعتبار تحقيق ذلك قد يؤدي إلى اهتزاز هذا السوق الوحيد اقتصاديا في أية لحظة و تذهب معه جميع استثمارات الشركة، لأن الذي دفع بالشركات متعددة الجنسيات لتجنب الأضرار الجسيمة إلى توزيع شأنها بين مئة من الدول نسبيا .[(1)]

و كنتيجة حتمية على ذلك لا يبقى أمام الشركات متعددة الجنسيات سوى الاتجاه إلى إنشاء شركات وليدة خارج حدود إقليمها، إذ كان من الصعب عليها أن توسع نطاق سيطرتها.

(1)انظر: سيف هشام صباح الفخري، الشركات المتعددة الجنسيات و أبعادها السياسية و الاقتصادية، ماجستير في العلوم المالية و المعرفية، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، 2010 ص21.

على السوق الداخلي وتحافظ عل استمرار نموها بدون القيام بإنشاء وحدات خارج حدود الدول التي توجد بها، وهو ما اكده كل من "بول سوبزي" و"بول بارن" عندما اكدا ان زيادة

أكدا أن زيادة الاحتكار الاقتصادي الأمريكي في المرحلة الاحتكارية دفع بالأمريكيين إلى استغلال الفائض الاقتصادي المتراكم لديها في الخارج(1) عن طريق الاستثمار الخارجي، تلك هي العوامل الاقتصادية التي ساهمت في نمو الشركات المتعددة الجنسيات و تحاول في الفترة التالية بتحديد العوامل القانونية .

- الفرع الثاني : العوامل القانونية :

لا يمكن إغفال العوامل القانونية و إبراز دورها في نمو و تطور الشركات متعددة الجنسيات، ذلك أن الدولة التي لا تستطيع توفير احتياجاتها من رأس المال و الخبرة الفنية التكنولوجية، فإنه من اللازم عليها أن تلجأ إلى من يوفر لها ذلك و لن يتحقق هذا الأمر إلا إذا سعت هذه الدولة إلى توفير المناخ الملائم و الحماية القانونية الكافية لمجيء رؤوس الأموال الأجنبية بصورة تخدم اقتصاد هذه الدولة، ويتجسد ذلك عموما من خلال تنظيم قانوني متكامل قدر الإمكان على النحو التالي :

أ إصدار تشريعات داخلية تنظم الاستثمارات الأجنبية:

ذلك بوضع قواعد محددة لمعاملاتها سواء من حيث استقطابها أو حمايتها أو تصفيتها و ذلك بوضع تشريعات و ضمانات هامة و مزايا مختلفة بهدف جذبها شرط أن لا يؤدي ذلك إلى الإضرار بمصالح الدولة المضيفة و هو الاتجاه الذي أخذت به الدول العربية التي أصدرت بموجبه كثيرا من التشريعات المشجعة للاستثمار الأجنبي فيها.[2]

---

[1]انظر: أحمد عبد العزيز واخرون، ،(الشركات المتعددة جنسيات وأثرها على الدول) النامية مجلة الادارة والاقتصاد، عدد 85،.2010.، ص 117.

[2]انظر: حكمت أحمد الراوي، المحاسبة الدولية، دار حنين و مكتبة الفلاح، ط2،عمان و الامارات، سنة 1995 ،ص 170 ،37.

لا سيما مصر التي أصدرت قانونا، و سوريا الذي يقرر قانونا لاستثمار فيها لسنة 1989 تحت رقم 230 رقم 1991/10 ، أما في الجزائر فإن قانون ترقية الاستثمار يقرر بدوره الكثير من المزايا و الضمانات القانونية لرأس المال العربي و الأجنبي لهدف تشجيع الاستثمار في الجزائر، إلا أنه لا يجب أن يغيب على الذهن التشريعات التي قد تصدرها الدولة الأم و دورها في تسير و عمل شركاتها خارج حدودها الوطنية، فنجد الولايات المتحدة الأمريكية مثلا تقرر كثيرا من الامتيازات و التسهيلات للشركات متعددة الجنسية، فالعوائد أو الأرباح الأجنبية أي التي تحققها الشركات الوليدة للشركات متعددة الجنسيات لا تخضع للضريبة إلا إذا وزعت داخل الولايات المتحدة الأمريكية، كما يسمح للشركة الأم بتأجيل دفع الضريبة للعام الذي تم، و هي امتيازات بلا شك تشجع الدول الأجنبية[1] فيتحقق الربح للتأجيل الضريبي الرأسمالية للاستثمار مهما كان نوعه بهذه الشروط و التسهيلات خارج حدودها الوطنية. [1]

ب

عقد الاتفاقيات الثنائية و المتعددة الأطراف في الدول المالكة لرأس المال و الدول المحتاجة له :

و محتوى هذه الاتفاقيات التزام الدولة المتعاقدة بجملة من الالتزامات و الضمانات، كما يمكن أن تتضمن لتحديد الجهة القضائية التي يمكن اللجوء إليها في حالة حدوث نزاع قضائي و القانون المتفق على تطبيقه أو الاتفاق على الالتجاء إلى هيئة التحكيم للفصل في هذا النزاع .

و من أمثلته تللك الاتفاقيات الثنائية لتشجيع و حماية الاستثمارات المتبادلة أما الاتفاقيات الجماعية فإن من أبرزها الاتفاقية الموحدة للاستثمار و اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و اتفاقية تسوية المنازعات الاستثمارية عام 1974.[2]

[1]–انظر: حكمت أحمد الراوي، المحاسبة الدولية، مرجع سابق، ص 170 ص.

[2]–انظر: أحمد عبد العزيز وآخرون، (الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية)، ص118.

*العوامل السياسية و الاجتماعية:

لا تقل العوامل السياسية و الاجتماعية دورا في بروز ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات و تطورها على الرغم من وجود جدل فقهي حول أهميتها في هذا الموضوع من عدمه، إلا أن المنطق و الواقع يقران أن العوامل السياسية و الاجتماعية ذات دور فعال في تشجيع الاستثمارات الأجنبية، ذلك أن استقرار الوضع السياسي في أي بلد يحفز مالك رأس المال على استثمار أمواله في ذلك البلد، في حين نجد العكس يحصل في ظل الأجواء التي يسودها التوتر السياسي فرأس المال الأجنبي يبحث بطبعه عن الأمان و الاستقرار ولا يمكنه الاستثمار في ظل أجواء تسودها الأزمات المختلفة .

و قد عرفت الشركات متعددة الجنسيات سبيلا لاستثمارها في أوروبا مبدأ الانفراج السياسي الذي أين زادت عرفته دول الشرق و الغرب إثر اتفاقيات الحد من الأسلحة النووية عام 1957 هذا من الناحية السياسية فجميع المخاوف التي كانت النشاط التجاري الدولي أما من ناحية العوامل الاجتماعية فإنها تنعكس بما لدى جمهور المستهلكين في بلدها من تفضيل المنتج الأجنبي عن غيره .

تلك هي العوامل التي ساعدت في ظهور الشركات المتعددة الجنسيات ولا زالت إلى حد الآن العامل الأساسي في بقاء هذه الشركات على الانتشار الهائل الذي بلغته و حجم القوة و السيطرة التي فرضتها على العالم .

تعبئة الكفاءات والمنجزات العالمية في الشركات متعددة الجنسيات :

سعي هذه الشركات لاختيار العاملين ذوي الكفاءة من مواطن الدولة المضيفة بعد اجتياز اختبارات معينة و المشاركة في دورات تدريبية كما سعى لتعبئة المدخرات من السوق العالمية بطرح الأسهم الخاصة بها في الأسواق المالية العالمية و الأسواق الناهضة[1]

[1]انظر: أحمد عبد العزيز وآخرون، (الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية)، ص 118-119.

و استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، و التزام كل شركة تابعة بأن توفر محليا أقصى ما يمكن لضمان التمويل اللازم لها ومن خلال وسائل مختلفة مثل المشروعات المشتركة .....إلخ. (1)

لا تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتفضيل مواطن دولة معينة عند اختيار العاملين فيها حتى أعلى المستويات التنفيذية، و كفاءة الأداء رهن بكفاءة العاملين بالمعنى الواسع، لذللك تعدد الجنسية المنشأة لإدارتها و مستوياتها الإدارية [1]و النمط السائد حاليا هو الاستفادة من الإطار المحلي.

لكل شركة تابعة في إفراز العناصر الواعدة ثم تصعيدها إلى الإطار الأولي للشركة الأم بعد اجتياز سلسلة من الاختيارات و المشاركة في عدد كبير من الدورات التدريبية. [2]

- يتعامل مع عملات دول مختلفة. [3]
- أعمالها التجارية خاضعة لقوانين أجنبية .[3]
- تعمل في ظل أنشطة اقتصادية و اجتماعية و سياسية و قانونية 3
- تصدر منتجاتها للدول غير الدولة الأم.[4]
- شركات فرعية للبيع خارج الشركة الأم .[5]
- صناعية خارجية .[5]
- ملكية شركة الأم(5)

---

[1]– حكمت أحمد الراوي، المحاسبة الدولية ،مرجع سابق، ص 36–37.

[2]–محمد محي الدين مسعد، ظاهرة العولمة بين الأوهام والحقائق، د ط، مكتب الإشعاع، الإسكندرية، 1999، ص 61.

[3]– يوسف محمود، جربوع و سالم عبد الله ، ص .421

[4]– حكمت أحمد راوي، المحاسبة الدولية، المرجع نفسه، ص 36–37.–

[5]–محمد محي الدين مسعد، المرجع نفسه، ص 61.

اتساع رقعتها الجغرافية:

من أكثر ما يميز هذا النوع من الشركات اتساع المساحة الجغرافية التي تغطيها بحيث توفر لها هذه الميزة إمكانيات هائلة في التسويق.[1]

تنوع الأنشطة : لا تقتصر الشركة متعددة الجنسيات على إنتاج سلعة معينة واحدة بل تصطحب أحيانا بمنتجات ثانوية "by products" و على العكس تعدد منتجاتها و ذلك في أنشطة متعددة و متنوعة ليس لها جامع منطقي سوى قيام الشركة، بها و الدافع الحقيقي لهذا التنوع هو رغبة الإدارة العليا في التدني باحتمال الخسارة، فهي إن خسرت في نشاط يمكن لها الربح في نشاط آخر، و هذا ما وضحه بعض من الاقتصاديون بأن هذه الشركات أحلت و فورات "économie of scope" محل و فورات الحجم économie of sale" التي اعتمدت عليها الاحتكارات الكبرى حتى عشية الحرب العالمية الثانية.[2]

---

[1] أحمد عبد العزيزوآخرون، (الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على سيادة الدولة)، مرجع سابق، ص 123.

[2] انظر: حكمت أحمد الراوي، المحاسبة الدولية، مرجع سابق، ص 36-37.

المبحث الثاني: معنى الشركات متعددة الجنسيات

أثار النشاط الذي تمارسه الشركات متعددة الجنسيات اهتمام الكثير من الباحثين و الدارسين لظاهرة نشاط هذه الشركات، و قد اختلفت المصطلحات و المفاهيم و تعددت في وصف هذا النشاط، إلا أنه من خلال عرض هذه المصطلحات و التسميات المختلفة يتبين أن الاختلاف قائم في اللفظ دون المعنى.[1]

المطلب الأول: تسمية الشركات متعددة الجنسيات

و لقد اختلف المختصون في التسميات التي أطلقوها على هذه الكيانات مستعملة مصطلحات توصف بأنها غير محكمة و غير دقيقة، فاستعمل البعض منها التعبير عن الكيان ككل، في حين استعمل البعض الآخر لوصف نشاطه الدولي تأكيدا و اثباتا لصحته الدولية، حيث استعمل الاتجاه الأول المصطلحات التالية:

- منظمة
- مؤسسة
- شركات[(2)]
- مشروع

و يفضل علماء الاقتصاد و إدارة الأعمال استعمال لفظ "مشروع" بدلا من "شركة"، و يرجع البعض كون هذه المشروعات تأخذ عادة من الناحية القانونية لكل الشركات المساهمة، لذلك يطلق عليها البعض مصطلح "المشروع" في حين يطلق عليها البعض الأخر مصطلح الشركة.

أما الاتجاه الثاني فقد تم استعمال العديد من المصطلحات للدلالة على نشاطها العالمي من بينها:

[(1)]انظر: طلعت جياد لجي الحديدي، المركز القانوني للشركات متعددة الجنسيات، مرجع سابق ص 06.

[(2)]انظر: محمد مبروك ابو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ايتراك للطباعة والنشر، ط1، القاهرة 2005، ص27.

الشركات عابرة الحدود الوطنية .

- الشركات الدولية.
- الشركات غير الدولية.
- شركات تتمتع بجنسية أكثر من دولة.
- شركات متعددة الجنسيات.
- شركات دولية النشاط .
- الشركة الكروية.[1]
- شركات عابرة خاصة.

و السبب في عدم اتفاق الباحثين على مصطلحات محددة في تحليلهم و وصفهم لنشاط هذه الشركات هو استخدامهم لمعايير نوعية و كمية متباينة.

رغم تعدد المصطلحات و اختلافها إلا أن مصطلح "متعدد الجنسيات" أكثر التعابير صلاحية لوصف النشاط الذي تقوم به هذه الشركات، فالجنسية فضلا عن أنها تحدد هوية الانتماء، فإنها تعد أداة لتوزيع نشاط هذه الشركات جغرافيا على المستوى الدولي[2].

---

[1]انظر: أ.أ ميرونوف، الاطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسية، ترجمة علي محمد تقي عبد الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، الجزائر، 1986، ص 34 وما بعدها.

[2]انظر: طلعت جياد لجي الحديدي المركز القانوني للشركات متعددة الجنسيات، مرجع سابق، ص07.

تعدد تسميات الشركات المتعددة الجنسيات

- الشركات متعددة الجنسيات. *les sociétés multinationales.
- الشركات عبر القوميات. *les sociétés transnationales.
- الشركات فوق القوميات. *les sociétés super nationales.
- الشركات الدولية. *les sociétés internationales.
- الشركات الشمولية. *les sociétés globales.
- شركات تتمتع بجنسية اكثر من دولة. *les sociétés plurinationales.
- شركات عالمية.
- أما المنظمة الدولية للعمل فتسميها "المنشآت المتعددة الجنسيات".
- الشركات العابرة للحدود.
- شركات عابرة القارات.

المصدر: "من إنجاز الطالبان"

المطلب الثاني : تعريف الشركات متعددة الجنسيات

من الصعب جدا التمكن من وضع تعريف دقيق و شامل للشركات متعددة الجنسيات، والسبب راجع على أن الطابع الدولي لنشاطها جعل أكثر جوانبها القانونية تقع خارج القوانين الوطنية للدول، و بهذا لا يمكن وضع تعاريف محددة أو تنظيم قانوني لها.

إلا أن هذا لم يمنع بعض الفقهاء من إعطاء مجموعة تعاريف مختلفة في المصطلحات المستعملة للدلالة عليها بسبب اختلاف و تباين وجهات نظرهم حيالها.

و عليه يكون للشركات متعددة الجنسيات عددت تعاريف و محاولة منا سوف نعرض بعضا منها.[1]

عرفت الشركات على أنها "شركات يؤسسها أفراد أو مساهمين، و تتمتع بشكل قانوني محدد في عقد التأسيس في دولة ما تسمى دولة المقراني يوجد فيها مركز الرئيس لشركة ، و يتم تأسيسها و انشائها تبعا لقانونها الوطني ،و تأخذ جنسية هذه الدولة ، و تخضع لجميع قوانين الدولة المقر، أو قوانين الدولة المضيفة لنشاطها و فروعها و الشركات التابعة لها[1]

وانتهت اللجنة الحكومية المكلفة بإعداد مسودة ميثاق السلوك الدولي للشركات متعددة الجنسية في اطار منظمة الامم المتحدة لوضع مفهوم مفده ان هذه الشركات بانها "تلك الشركات التي تشتمل على كيانات تعمل في دولتين او اكثر بغض النظر عن شكلها القانوني ومجال نشاطها[2].

كما أن بعض الفقهاء لجأ الى تقييد تعريف هذه الشركات بحدود الكمية بحيث يلزم أن يكون للشركة الأصلية التي تقوم بالاستثمار في الخارج حد أدنى من الضخامة حيث تقوم بالاستثمار في الخارج.

---

[1]–انظر: حسام الدين عيسى، الشركات المتعددة الجنسيات ، مرجع سابق، ص16.

[2]– انظر: مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية 'الاتكاد' تقرير الاستثمار العالمي للشركات عبر الوطنية و القدرة التنافسية،جنيف،2002،ص22

يرى "رايمون فرنون" أن الشركة متعددة الجنسيات هي شركة أم تسيطر على تجمع كبير من المؤسسات في قوميات عديدة، و هي المؤسسة التي تجعل كل تجمع يبدو كونه مدخلا لمصب مشترك من الموارد المالية و البشرية، و يبدو حساسا لعناصر استراتيجية مشتركة. يرى "ماثيور" بأنها الشركات التي تقوم بعمليات كبيرة جدا في البلدان الأخرى و تمتلك هناك طاقات انتاجية وتمارس نشاطها في ستة بلدان على الأقل.[1]

كما يعرفها البعض على انها كل مشروع يمتلك او يسطر على موجودات واصول مصانع مناجم، مكاتب، إشارات و ما شابهها في دولتين أو أكثر، و يمتد نشاطه في جميع مفاصل الحياة الاقتصادية في المجال الصناعي و التجاري و المالي.[2]

و تعد الشركة من الشركات متعددة الجنسيات إذا كان 20% من موجوداتها عبر البحار، و أكدت دراسة قامت بها مجلة الأعمال الدولية على أن الشركة متعددة الجنسيات تصبح عالمية حينما تبلغ مبيعاتها و أرباحها من العمليات الخارجية حوالي 35% من اجمالي المبيعات و الأرباح.

و تأسيسا على ما تقدم يمكن تعريف الشركات متعددة الجنسيات:

*بأنها مجموعة من الشركات مختلفة الجنسيات ترتبط ببعضها البعض من خلال ما تملكه من أسهم أو شكل من أشكال السيطرة الإدارية أو عقد أو اتفاق معين، مكونة بذلك وحدة اقتصادية متكاملة ذات تأسس اقتصادي .

عرفت منظمة التجارة و التنمية الاقتصادية O.C.D.E الوارد في مدونة المبادئ التوجيهية الصادرة عنها و التي اعتمدت تعريفا اقتصاديا فاعتبرت الشركات متعددة الجنسيات كيانا يتضمن في العادة شركات و كيانات ذات رأس مال عام أو خاص أو مختلط.

---

[1] احمد عبد العزيز وأخرون، (الشركات متعددة الجنسيات واثرها على الدول النامية،) مرجع سابق ص 117.

[2] انظر: محمد صبحي الاثربي، مدخل الى دراسات الشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات، دار الثورة للصحافة والنشر،بغداد،1977ص25 وما بعدها.

على نشاطات الاخرين ولاسيما المشاركة في المعرفة والموارد مع الاخرين، وتنوع درجة الاستقلال الذاتي لكل كيان في علاقته بالآخرين معتمدا على طبيعة العلاقات بين الكيان و مجال النشاط المعني.

هناك تعريف أيضا "لهيئة الأمم المتحدة" من خلال مدونتها الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات و سلوكها تعريفا استهلته بعبارة " المشروع عبر الوطني" ثم قامت بشرح هذه التسمية، فعبارة المشروع عبر الوطني معناها الشركة التي تظم كيانات توجد في بلدين أو أكثر بغض النظر عن الشكل القانوني و ميادين النشاط الذي تمارس فيه هذه الكيانات استثمارها.

بعض الاقتصاديون يميلون إلى استخدام تعبير المشروع متعدد الجنسيات بدلا من الشركات متعددة الجنسيات.

لأن لفظ المشروع أوسع مضمونا من لفظ الشركة حيث يشمل منشآت كثيرة قد لا ينطبق عليها مصطلح الشركة من ناحية قانونية[1]

و يرى الدكتور حسام عيسى "بأنها مجموعة من الشركات الوليدة أو التابعة التي تزاول كل منها نشاط انتاجيا في دول مختلفة تتمتع كل منها بالجنسية المختلفة، و تخضع لسيطرة شركة واحدة و هي "الشركة الأم"[2]

ففضلا عن التسمية"multinational تدعى ايضا الشركات عبر القوميةtransnational والكوكبيةplanetary والشمولية global والعالمية world وغيرها.[3]

ومن الصعب الوصول الى تعريف واحد يمكننا من تحديد ما اذا كانت الشركة مؤهلة لان تكون شركة متعددة الجنسية، حيث ان بعض التعاريف يقدم مقياسا نوعيا.

---

[1]انظر: ابراهيم قادم، الشروط المقيدة في عقود نقل التكنولوجيا ودورها في تكوين التكنولوجيا عبلى المستوى الدولي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة عين شمس، 2002 ص 07 وما بعدها.

[2]انظر: امين السيد احمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات متعددة الجنسية، الدار الجامعية، دط، الاسكندرية، 2004، ص36.

[3]انظر: خبر فضيلة انعكاسات العولمة على الاستثمار الاجنبي في الدول العربية، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية،2005/2004،ص698.

ويضع البعض الاخر مقياسا اكثر واقعية مثل عدد الدول التي تعمل فيها الشركات او نصيب المبيعات التي تحققها الشركة الاجنبية التابعة لها.[1]

ورغم اختلاف هذه التعاريف إلا انها كلها تشترك في احتوائها مجموعة من سمات الشركات متعددة الجنسية والتي تميزها عن غيرها من الشركات والمشاريع الكبرى نذكر منها:

دورها الكبير:

أصبحت تسمى ايضا الشركات متعددة القومية ليست متعددة الجنسية، اذ انها تمتلك جنسية واحدة وهي جنسية الام، تعمل على نطاق عالمي في تحول الرأسمالية العالمية من الرأسمالية القومية في زمن العولمة، هذه الشركات تلعب دورا اساسيا في هذا التحول غدت المنظمة المركزية للأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد العالمي.

حجمها الكبير:

لقد تطور حجم الشركات متعددة الجنسية خلال العقود الثلاثة الاخيرة من القرن العشرين حيث لم يتجاوز عددها اوائل التسعينات بضعة الاف شركة وقارب عددها اواخر التسعينات ما يزيد عن 50 الف شركة تنفق هذه الشركات مبالغ طائلة.

. الوحدة:

التي تمثل في وحدة اتخاذ القرار ووحدة التصرف والاستراتيجية والموارد الانسانية و المادية و الفنية، فكل من الشركة الام وفروعها التابعة لها تكون مجموعا واحدا متكاملا .

لذلك يمكن النظر للشركات متعددة الجنسية على انها نظام من العلاقات المركبة بين جميع عناصرها ومكوناتها، فهي عبارة عن مجموعة تدريجية وتسلسلية حيث العلاقة بين فروعها ووحداتها علاقة راسية و عمودية، كما انها علاقة تبعية.[2]

---

[1] انظر: خبر فضيلة، انعكاسات العولمة على الاستثمار الاجنبي في الدول العربية، مرجع سابق،ص698.

[2] انظر: ابراهيم محسن عجيل، الشركات متعددة الجنسية وسيادة الدول الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، كلية القانون والسياسة، 2009،ص7.

ميزة التعدد:

فهذه الشركات تتكون من عدة شركات تتمتع بالخاصية القانونية المستقلة ويتم تشكيلها وفقا لقوانين وطنية متعددة وتسمع بجنسيات مختلفة.[1]

بالتالي تعتبر الشركات متعددة الجنسية احد اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر وترجع تسميتها بالشركات متعددة الجنسية "الما تسينا شونال" لوجود فروع بها في عدة دول ثم تحصل على جنسية الدول التي تقيم فيها، ولهذه الشركات طابع احتكاري واستغلالي والسيطرة على سلعة في السوق مما يرتب عملية التحكم في اثمان السلع والخدمات، وعملية الاحتكار وليست مقصورة على الاسواق العالمية فحسب بل انها تكون ايضا في السوق المحلية[2].

[1] انظر ابراهيم قادم، الشروط المقيدة في عقود نقل التكنولوجيا ودورها في التبعية التكنولوجية على المستوى الدولي، مرجع سابق، ص 07.

[2] انظر: ابراهيم محسن عجيل، الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدول، الأكاديمية العربية المفتوحة، مرجع سابق، 2009ص 70.

المطلب الثالث: خصائص الشركات المتعددة الجنسيات

تختص الشركات المتعددة الجنسيات بمجموعة من الخصائص من أهمها:

- اتساع الرقعة الجغرافية : تنشط الشركات المتعددة الجنسيات في عدد من الأقطار[1] و بالتالي تتميز هذه الشركات بكبر مساحة السوق التي يغطيها، و امتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم، بما لها من إمكانيات هائلة في التسويق و فروعها التابعة لها من امكانيات في العالم، و تشير التقديرات إلى أن عدد الشركات المتعددة الجنسيات تساهم 65 ألف شركة، و قرابة 850 ألف شركة أجنبية تابعة لها في شتى انحاء العالم، و كانت الدولة المتقدمة صناعيا موطنا لنحو 77% من اجمالي الشركات المتعددة الجنسيات في العالم، و تشير إلى أن أكبر 50 شركة متعددة الجنسيات في الدول النامية تماثل في الحجم أصغر شركة من بين 100 شركة في العالم.[2]
- تنوع نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات: تتميز هذه الشركات بتعدد و تنوع نشاطاتها بهدف تعويض الخسارة المحتملة في نشاط معين بأرباح تتحقق من أنشطة أخرى، فشركة "تايم واتر" تنشط مثلا في عدد كبير من شركات النشر و الملاهي و الاعلام و الاستديوهات،[3] و بالتالي في حالة حدوث الخسارة في أحد المنتجات التي تنتجها هذه الشركات يحدث ربح في المنتجات الأخرى، و بالتالي يساهم ذلك في تحقيق التوازن و الربح العالي. و بالتالي لا تقتصر الشركات المتعددة الجنسيات على انتاج سلعة معينة واحدة رئيسة، بل تصطحب أحيانا بمنتجات ثانوية "by Product"، و على العكس تعدد منتجاتها و ذلك في أنشطة متعددة و متنوعة ليس لها جامع منطقي يسوغ قيام الشركة بها، و الدافع الحقيقي لهذا التنوع هو الرغبة الجامحة في السيطرة على التجارة الدولية.

---

(1) انظر: محمد محي مسعد، مرجع سابق، ص 61

(2)انظر: حميد الجميلي ،(الشركات متعددة الجنسيات و دورها في الانتاج الدولي) ،مجلة أخبار النفط و الصناعة ، العدد401 ، أبو ظبي 2004، ص27،

(3)انظر: عنطر ليلى مدي تحفيز الشركات متعددة الجنسيات في القانون الجزائري، مذكرة ماجيستير جامعة محمد بوقرة ، بومرداس 2006،ص07.

- والنمط السائد حاليا هو الاستفادة من الاطار المحلي لكل شركة تابعة في افراد العناصر الواحدة ثم تصعيدها الى الاطار الدولي للشركة الام بعد اختبار سلسلة من الاختبارات والمشاركة في عدد من الثروات التدريبية.[1]
- **التفوق و التطور التكنولوجي في الشركات المتعددة الجنسيات:**

تعد الشركات المتعددة الجنسيات مصدر أساسي لنقل المعرفة الفنية و الادارية و التنظيمية و ذلك من خلال التدريب و توظيف العمالة المتخصصة الأمر الذي يساهم في تضييق الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة و النامية.[2]

إن مضمون عملية نقل التكنولوجيا التي تتم عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر من شركة متعددة الجنسيات إلى فروعها في الدول المضيفة يتوقف على عدة عوامل أبرزها:

- ✓ خصائص النشاط الانتاجي الذي يقع ضمنه الاستثمار.
- ✓ وتيرة التقدم التكنولوجي في النشاط المعني.
- ✓ الشروط القائمة في الاقتصاد المضيف من حيث التشريعات و القوانين التي تحكم التنافس، و حماية الملكية الفكرية و البث و التوظيف و توفير المهارات البشرية.
- ✓ استراتيجيات الشركة الأم التي تحكم مسار التطور التكنولوجي الذي نلتزم به.

- **المزايا الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات:**

تتمتع هذه الشركات بمجموعة من المزايا الاحتكارية كاحتكار التكنولوجيا الحديثة و المهارات الفنية و الادارية، و أساليب مراقبة الجودة و التسويق مما يتيح لها زيادة قدراتها التنافسية عالميا[3]

---

[1]–انظر: محمد محيي مسعد، مرجع سابق ، ص .61

[2]– انظر: عامر الفاروق ، (مطالعة حول الاستثمار الأجنبي المباشر و نقل التكنولوجيا) مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي ، العدد86 اكتوبر 2001، ص 187.

و تعظيم اراداتها وارباحها خاصة في ظل ما تتمتع به هذه الشركات من مزايا شمولية قدراتها على الاقتراض من الاسواق النائلة العالمية بأفضل الشروط نظرا لسلامة وقوة مركزها المالي.

- **إقامة التحالفات الاستراتيجية في الشركات المتعددة الجنسيات:**

تحاول هذه الشركات المحافظة على علاقة التكامل و التنسيق فيما بيتها بهدف تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة، و تعزيز قدراتها التنافسية و التسويقية و استفادة كل واحدة منها بالمزايا التي تمتلكها الأخرى كالتكنولوجيا و المعرفة الفنية و أساليب التسويق و المهارات الادارية.[1]

و نشير إلى أن التحالفات الاستراتيجية بين الشركات المتشابهة تتم في الصناعات المتماثلة بدرجة أكبر، و في بعض الأحيان بأخذ هذا التحالف شكل الاندماج، و هذا يظهر بوضوح في مجال البحوث و التطور.

- **ضخامة و كبر الانتاج:**

بلغت الشركات المتعددة الجنسيات إلى قياس ضخم و ذلك لضخامة كبر حجمها مقارنة بحجم المشاريع الاقتصادية الأخرى و تعتبر هذه الميزة من اكثر الميزات التي تميزها عن غيرها من الشركات، و من العوامل التي تدل على ضخامة هذه الأخيرة هو ضخامة رأس المال و تنوع نشاطها إضافة إلى أرقام المبيعات و الايرادات التي تحققها.[2]

و عليه وصلت الشركات المتعددة الجنسيات إلى أحجام خيالية، و يظهر ذلك من خلال العمليات التي تقوم بها، فعلى سبيل المثال تعقد شركة" سأتندر دانيل" الأمريكية عام 1990 مبيعات قيمتها 1700 مليون دولار في حين تجاوزت

---

[1].انظر:عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،1998، ص 152.

[2]-انظر: فوزي محمد العكس (الشركات المتعددة الجنسيات و دورها في عملية نقل التكنولوجيا) بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية العدد(02) المجلة (09)سنة 1981 ص 73-90 .

مبيعات كل من "جنرال موتور" و شركة "أريكسون" لعام 1988حوالي 54مليون دولار.[1]

التخطيط الاستراتيجي و الادارة الاستراتيجية : و يعتبر هذا الأخير هو الأداة الرئيسة لإدارة هذه الشركات و هو المهج الملائم الذي يضمن و يؤدي إلى تحقيق ما تهدف إليه الشركات المتعددة الجنسيات، و التعرف على ما ترغب أن تكون عليه في المستقبل، فالاستراتيجية التي تعد برنامج عام لعمل و توجيه الموارد نحو تحقيق معدلات مرتفعة في المبيعات و الأرباح و معدل العائد على رأس المال المستثمر، إن التخطيط الاستراتيجي هو الأداة الاستراتيجية أو الأساسية التي تستخدمها و تقوم بها الأداة الاستراتيجية في تلك الشركات لتحقيق الأهداف.[2]

- **المزايا الاحتكارية:**

حيث تكون هي الأولى و الوحيدة و السباقة لأي نوع من الانتاج بهدف الحصول على الربح الوفير، حيث تتمتع هذه الشركات بمجموعة من المزايا الاحتكارية[3] كاحتكار التكنولوجيا الحديثة و المهارات الفنية و الادارية و أساليب مراقبة الجودة والتسويق مما يتيح لها زيادة قدراتها.

كما تتمتع بمجموعة من المزايا الاحتكارية في كثير من الأحيان من خلال القدرة على توفير الاحتكار في أحد المجالات التالية :

---

[1]انظر: محمد عبد العزيز، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الإقتصاد الإسلامي، ط1،دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن ،سنة 2005،ص 49.

2 –انظر: يوسف سمير، ادارة المنظمات، الأسس النظرية والنواحي التطبيقية، القاهرة، دارا لاتحاد العربي للطباعة،1983 ص225

[3]– أنظر: عمر الفاروق (مطالعة حول الاستثمار الاجنبي المباشر و نقل التكنولوجيا) مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي ، العدد86 أكتوبر 2001 ، ص 187 .

*تتعامل مع عملات مختلفة

*اعمالها التجارية خاضعة لقوانين اجنبية

*تعمل في ظل انظمة اقتصادية واجتماعية وسياسية و قانونية ودينية مختلفة

*تصدر منتجاتها للدول غير الام [1]

(1)انظر: حكمت أحمد الراوي، المحاسبة الدولية، مرجع سابق، ص 36 ومابعدها.

المبحث الثالث: أهمية و دور الشركات متعددة الجنسيات

أن دور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي دور هام و مؤثر، و إن كان هذا الدور أكثر أهمية و أشد تأثيرا بالنسبة للدول النامية، كما كان لظهور هذه الشركات و انتشارها في مختلف مجالات الحياة أحدث مرحلة في تطور الرأسمالية خاصة في مرحلة ما بعد الحب العالمية الثانية. [1]

المطلب الأول: على المستوى المحلي للدول المضيفة

لا تقتصر الفائدة للشركات المتعددة الجنسيات فقط لأنها تتعدى الى الدول المضيفة أيضا حيث أنها تساهم في الكثير من الجوانب من بينها:

- كثرة الاستثمارات الأجنبية.
- تطور وسائل النقل و المواصلات .
- تطور المستوى العملي و الثقافي .
- تحسين الانتاج كما و نوعا.
- تحسين الانتاج في الميادين الزراعية و الصناعية.
- تضاعف الدخل الفردي.
- تحسين مستوى الخدمات العامة.
- ظهور المشاريع العمرانية الضخمة.
- تساعد على تعيين عدد أكبر من مواطنين الدول المضيفة و ترفع درجة الجودة و المنافسة في الاسواق المستضيفة .
- تزيد من حجم التعامل التجاري.
- إحداث الثورة التكنولوجية في المعلومات والاتصالات والمواصلات.
- معرفة متطلبات وحاجات المستهلك و إشباعها من خلال نقل عملية الانتاج.

[1]–انظر: محمد نبيل ،(الشيم الشركات المتعددة الجنسيات و الدول النامية منافع و مآخذ) ،المركز الديمقراطي العربي6:10، 2017.03.04،.www.md..com

[2]كريم نعمة، (أهمية ودور الشركات متعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد)، بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية، مجلة إلكترونية، السنة الثالثة، العدد27، آذار 2006.

المطلب الأول : دور و أهمية الشركات متعددة الجنسيات على المستوى العالمي

إن التزامن بين تقدم القوى الإنتاجية، وتأكيد الحضور السلطوي للشركات متعددة الجنسيات، وسرعة التطور العلمي والتقني، وبين شيوع ظاهرة الأزمة الاقتصادية عبر قنوات الكساد والبطالة المتساكنان مع الضخم، وتسربها إلى كل القطاعات جعلنا نتساءل عن العلاقة بين الاتجاهين، كما أنه أصبح واضحا أن تطور العلاقة الدولية منذ نهاية الحرب قد ساعد على اتساع الفجوة بين البلدان الرأسمالية والبلدان النامية، فمكن الاقتصاديات المركزية من التحكم في التنظيم العالمي النقدي والتجاري والمالي،[1] فيما تضخمت معالم التفقير والتهميش داخل البلدان المتخلفة. فما هو دور الشركات المتعددة الجنسيات في تعميق هذه الأزمة ؟ وهو ما سنحاول إدراجه، حيث يبرز دور هذه الشركات من خلال:

الفرع الأول: إمكانياتها المالية وسياساتها الانتقائية:

يعيش الاقتصاد الدولي المعاصر أزمة هيكلة، تميزت باتجاهات تضخمية، وعدم استقرار في الأثمان الدولية (بما فيها أسعار الصرف)، الأمر الذي جعل من النشاط المضارب بصفة عامة والمضاربة المالية مجالا ينشط فيه رأس المال المالي إزاء المحدودية النسبية لفرص الاستثمار المنتج أثناء الأزمة، وتصبح المضاربة سمة هامة من سمات السوق الدولية في الأزمة [2]

وللشركات متعددة الجنسيات تأثير كبير في مصير الاستقرار النقدي العالمي والسياسة النقدية العالمية ، لما تمتلكه من موارد مالية ضخمة. حيث أشار أحد تقارير لجنة الشؤون المالية للكونجرس الأمريكي إلى أن الأشخاص والمؤسسات التي تعمل في الأسواق المالية العالمية تستطيع بما لديها من موارد، خلق الأزمات النقدية الدولية.

[1] انظر: زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي نظرة على بعض القضايا، دار الجامعة الجديدة لنشر، دط، سنة 1999، الصفحة .41

[2] – انظر: سامي عفيف حاتم، التأمين الدولي،ط1، الدار المصرية اللبنانية، دب ن، السنة 1986،الصفحة.218

ومن هنا كانت هذه الموارد عنصر قلق للبنوك المركزية حيث بلغ رصيد هؤلاء الاشخاص والمؤسسات الخاصة الذي يدار في اسواق لا سيطرة فيها للأشخاص العامة حوالي 268 مليار دولار، وهو رقم يؤثر بشكل بالغ على تصرفات السلطات والمنظمات النقدية الدولية المهيمنة على ادارة شؤون النظام النقدي العالمي.

كما تمارس الشركات تأثيرا قويا على توطين قوى الإنتاج في العالم بسبب قدرتها الفائقة على اختيار المكان الملائم لنشاطها، فتسعى لتوطين منشاتها في أكثر الأنحاء تطورا من البلدان الضعيفة .

أما في الدول النامية فإن الشركات تسعى لإقامة منشآتها (ما عدا منشآت الصناعة الاستراتيجية) في المراكز الاقتصادية الرئيسية بشكل مطلق تقريبا وبذلك تساعد على تفاقم الاختلافات في البنى الإقليمية لهذه البلدان . وفي سبيل تحسين توطن شبكة منشآتها، تنطلق الشركات المذكورة بما يدعى " المثلية العالمية " أي أساس التحليل المقارن بين جميع البلدان التي تتوزع عليها أقسام إمبراطوراتها دون أن تأخذ في الاعتبار مصالح هذه البلدان نفسها، الأمر الذي يؤدي إلى بروز تناقضات حادة بين سياسة التوطن التي تتبعها الشركات

وبين مصالح البرامج الإقليمية للبلدان المضيفة حيث تكون منشآت الشركات الأجنبية، في أحيان كثيرة، هي المراكز الرئيسية للتشغيل، فمثلا في أواخر الستينات نشأ مثل هذا الوضع في المحافظات الأطلسية التي تشكل المنطقة المختلفة من كندا وهنا كانت الشركة الإنجليزية متعددة الجنسيات " هكر سيدلي " تملك شبكة من المنشآت المترابطة التي تختص باستخراج الفحم وخامات الحديد والتعدين، بما في ذلك مجمع التعدين الكندي الرابع من حيث طاقته الإنتاجية في مدينة سيدني[1]، إلا أن الشركة اكتسبت بمرور الزمن تخصص ثابتا بصناعة المكائن والمعدات، ثم قامت استرشادا بمصالحها الخاصة

1-انظر: علي محمد تقي عبد الحسين القزيوبي ،التقسيم الجغرافي الدولي للعمل في ظل الرأسمالية (الدولة الرأسمالية المتقدمة و البلدان النامية)،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، السنة 1985 الصفحة 41 وما بعدها.

بتصفية شاملة بهذا الجزء من امبراطوريتها، فتوقفت في البداية عن استخراج خامات الحديد في جزيرة" اويانا" ثم خفضت بشكل حاد استخراج الفحم في اسكتلندا الجديدة، واخيرا اتخذت قرار بغلق المجمع في سيدني، مما وضع اقتصاد المحافظة على شفا كارثة، وعرض لخطر البطالة الاف العاملين ليس في منشآت هذه الشركة فحسب وانما ايضا في عشرات المنشآت المحلية المرتبطة بها، فعلى هذا الاساس فان المناطق المختلفة من البلدان المتقدمة تصبح اولى ضحايا الاستراتيجية العالمية للشركات متعددة الجنسيات، اذا كانت هذه الشركات تسيطر على جزء مهم من الاقتصاد المحلي.[1]

كما تساهم الشركات المتعددة الجنسيات في مشكلة الاختلافات الإقليمية، حيث وبمجرد خروج الشركة عبر حدود بلادها تصبح الحكومة عاجزة عن توجيه نشاط هذه الشركات إلى المناطق الراكدة من بلادها، لأن الأخيرة تكون أقل جاذبية من البلدان النامية (فالشركات الأمريكية مثلا تحصل من قوة العمل في المكسيك أو بلدان جنوب آسيا على مكاسب أكبر من 15- 25 مرة، قياسا بالأيدي العاملة الأمريكية)، وبالتالي فإن أية إعلانات تقدمها الدولة للمناطق الراكدة، تكون عاجزة عن سد هذه الفجوة. وتضع الاستراتيجية العالمية للشركات العراقيل في طريق أي إجراءات تتخذها حكومات البلدان المتطورة في مجال السياسة الإقليمية، كما تتطلب الاندماج السريع بين شكلي تطور التقسيم الجغرافي للعمل(الدولي/ الداخلي) حيث لا يقتصر التحليل في إطار هذه الاستراتيجية على إمكانات مناطق بلد واحد أو جميع البلدان، فحسب، بل الأنظمة الوطنية الداخلية لمناطق مختلف البلدان.

الفرع الثاني: اندماج الشركات متعددة الجنسيات برأس المال المصرفي.

لقد ازداد دور البنوك التجارية منذ السبعينات، حيث اعتمدت في نموها على الخدمات التي تقدمها للمشروعات متعددة الجنسيات، وعلى شبكة من العمليات النابعة من

[1] انظر: علي محمد تقي عبد الحسين القزويني، التقسيم الجغرافي الدولي للعمل في ظل الرأسمالية(الدولة الرأسمالية المتقدمة والبلدان النامية)، مرجع سابق ،ص 40.

الواقع الاقتصادي العالمي الجديد. وقد خلقت هذه المصارف أدوات وآليات جديدة تماما، منها مثلا:

خدمة السوق الأوربية للدولار وفروعها الإقليمية، التوسع في إقراض الدول النامية وتمويل المنظمات الاقتصادية والمالية العالمية.

وبالرغم من أهمية الاستثمارات المباشرة للشركات متعددة الجنسيات كميكانزيم مباشر للاستغلال الرأسمالي، فقد أخذت في الانخفاض (من 56% سنة 1970 إلى 28% سنة 1979) ليحل محلها تصدير رأس المال القرظي، والذي مثل – حسب معطيات منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي – حوالي الـ 90 % من الحركة المالية نحو العالم المتخلف سنة 1980

الهيكلي لحركة رأس المال الخاص نحو العالم الثالث ، البنوك المتعددة الجنسيات. وقد كان مستوى الأصول لديها عام 1975 قريبا جدا من مجموع الاحتياطات العالمية، مما يعني قدرتها على تحويل مبالغ هائلة من هذه الاحتياطات في مدة قصيرة، الأمر الذي يسبب تفاقم عدم التوازن النقدي [1].

كما ساهمت هذه البنوك، بالتناغم مع صندوق النقد الدولي، في الضغط على الدول المستدينة وإجبارها على انتهاج سياسة اقتصادية تضر بالمصالح الأكثر حيوية لشعوب العالم الثالث إذا حفلت السبعينات بتحركات دولية كبيرة لرأس المال سواء بتصديره (الاستثمار الأجنبي المباشر) أو باستخدامه في التمويل والإقراض، وتشير الإحصاءات بأن 90% من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم يقوم به نحو 50 مصرف ، ولقد صار الاستثمار المباشر انتقائيا للغاية، إذ أنه يفضل العمل في بلدان ذات أسواق واسعة وإمكانات أساسية من الموارد الطبيعية والبشرية، ففي عام 1983. اتجه 22% من إجمالي الاستثمار

---

(1)انظر : عطية فتحي الويشي، (**اقتصاديات العولمة: عابرة القومية ام كاسحات حضارية**)، مجلة الوعي الاسلامي، العدد 444،سنة 2000، مقالة من الانترنت، http ;/alwaeil.awkaf.net/économie

الاستثمار المباشر انتقائيا للغاية، اذا انه يفضل العمل في بلدان ذات اسواق واسعة وامكانيات اساسية من الموارد الطبيعية والبشرية، ففي عام 1983 اتجه 22 % من اجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر الجديد الى الولايات المتحدة الامريكية و 30 % منه الى غرب اوروبا و 8% الى استراليا واليابان وجنوب افريقيا وكندا، اما الباقي فقد اتجه الى اليابان النامية وخصوصا اكبرها.[1]

وبصفة عامة فإنه من اهم التغيرات الجوهرية على الصعيد العالمي:

/ ازدياد قوة الشركات متعددة الجنسيات واندماجها مع رأس المال المصرفي، وكان قرار مجموعة الأوبك برفع أسعار النفط من خلال الصدمتين السعريتين في عام 1974/73 وعام 1980، عاملا مساعدا على زيادة أهمية دور البنوك التجارية دولية النشاط حيث سارعت هذه الأخيرة ومعها صندوق النقد الدولي إلى إعادة تدوير الفائض المالي الضخم ، الذي ينشأ نتيجة لهذا القرار، في شكل قروض للدول التي حققت عجزا في دفوعاتها.

2/ تباين علاقات النمو اللا متكافئ بين كبريات البلدان الصناعية الرأسمالية ، وتغير مواقع القوى النسبية الفاعلة في الاقتصاد العالمي التي كانت تميز عالم ما بعد الحرب، فبينما تراجع الوزن النسبي للولايات المتحدة عرفت مجموعة دول غرب أوربا واليابان وتزايدا في وزنها.

3/ تعاظم العولمة التي قادتها الشركات العملاقة دولية النشاط، وقد نجم عن ذلك نمو واضح ومستمر في عمليات تكامل الإنتاج والتمويل والتسويق على جبهة العالم كله[1]

[1]–انظر: زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، نظرة على بعض القضايا، مرجع سابق، ص 25/24،

4/ اضطراب أصول السيولة الدولية بعد النمو الهائل الذي حدث في اندماج وتوسيع أسواق المال العالمية، وهو الأمر الذي كان مصحوبا بتغيرات عميقة في تركيبة التدفقات المالية من هذه الأسواق ، يزايد الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في الإقراض والاستثمار الدوليين كبروز نظام القروض المشتركة، وبنوك الأوفشوز وتشير إلى عمليات الإنتاج والاستثمار التي تقوم بهما المشروعات متعددة الجنسيات في مناطق محددة لكي تستفيد من ظروف النفقة المنخفضة والأجور البسيطة.

والمهارات المرتفعة في هذه المناطق، الأمر الذي أدى إلى تضخم حجم السيولة الدولية، وأصبح معه رأس المال العالمي ينمو ويتحرك دون أن تربطه صلة وثيقة بعمليات الإنتاج وحاجات التمويل الفعلي للتجارة.

اقتراضها من الأسواق المحلية للدول النامية:

إن لجوء الشركات متعددة الجنسيات إلى السوق المحلي لتمويل نشاطها يتعارض تماما مع مصلحة الدولة المضيفة، فالدول النامية تسعى لاجتذاب هذه الشركات لأنها بحاجة لرؤوس الأموال الأجنبية، وذلك بسبب قلة المدخرات الوطنية، أو لأسباب أخرى كعجز ميزان دفوعاتها مثلا، وعليه فإن لجوء هذه الشركات إلى الأسواق المالية الداخلية في الدول النامية لتمويل نشاطها، معناه ببساطة حرمان هذه الدول من رؤوس الأموال التي تنتظرها ومن كل الآثار الإيجابية التي تترتب على دخول هذه الأموال إليها خاصة في ما يتعلق بميزان المدفوعات، وهذا بالإضافة إلى حرمان المشروعات الوطنية في الدول النامية من المدخرات الوطنية المحدودة جدا في هذه الدول لحساب فروع الشركات متعددة الجنسيات الخاضعة للسيطرة الأجنبية، كما تفضل هذه الشركات لافتراض من الأسواق المحلية نظرا للقيود التي تضعها حكومات بلدانها الأصلية على تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج، وذلك من أجل تحسين ميزان دفوعاتها.[1]

---

[1] انظر: زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، نظرة على بعض القضايا، مرجع سابق، ص 24-25.

خلاصة الفصل الأول:

لم تظهر الشركات المتعددة الجنسيات من عدم بل لها جذور تاريخية ترجع إلى عدة قرون ، بداية بأول شركة عملاقة مرورا بالقرن التاسع عشر، الى غاية العصر الحديث، والتي عرفت بازدهار و اتباع نشاطها، كما أطلق على هذه الأخيرة عدة تسميات منها العملاقة و الدولية و الكوكبية و وعابرة الوطنية و غيرها .

كما تميزت بعدة ميزات عن غيرها من الشركات ببعض من الامتيازات منها الضخامة، حيث وصلت هذه الشركة إلى أحجام خيالية وظهر ذلك في العمليات التي تقوم بها الانتشار الجغرافي: ولقد أظهرت الدراسة التي أجرتها جامعة "هارفارد" أن بعض الشركات متعددة الجنسيات تمارس نشاطها في المتوسط في "إحدى عشر دولة" وبعضها الأخر في نحو مئة دولة، إضافة إلى تركيز الإدارة العليا بحيث تخضع الشركة متعددة الجنسيات الاستراتيجية موحدة تأخذ على مستوى مركزها، والتنوع في أنشتطها و منتجاتها أي أن هذا النوع من الشركات لا يكتفي بنوع واحد من النشاط أو منتج بل يتعدى ذلك التفوق التكنولوجي تحت سيطرة هذه الشركات على معظم براءات الاختراع والعلامات التجارية في العالم.

وكانت أول الشركات متعددة الجنسيات الحديثة أوروبية حيث ظهرة في بداية القرن "التاسع عشر" ومنها شركة" singer" وشركة "standard oïl" أما الشركات الأمريكية فلم تظهر إلا في الفترة الممتدة من سنة 1920 إلى غاية أواخر الستينات .

كما تسعى هذه الشركات الى تحقيق مجموعة من الغايات و الاهداف من بينها الربح، وذلك بإتباع وسيلة تعدد الأنشطة حتى تتمكن من تعويض الخسائر التي يمكن أن تحدث لها في إحدى معاملاتها، فهي بالتالي لا تقتصر على إنتاج سلعة واحدة رئيسة بل تصطحب أحيانا منتجات ثانوية .

و رغم أهمية هذه الشركات إلا أنها لم تسلم من النقد و ذلك لآثارها السلبية، فالبعض يرى أن الإسهامات التي قامت بها هذه الشركات ضئيلة جدا في عمليات التنمية خاصة أن هذه الشركات تعمل على استمرارية وجود الاقتصاد المزدوج .

كما تهدف هذه الشركات في زيادة أرباحها عن طريق إنتاج سلع غير ضرورية للطبقات الصغيرة و تركز على إنتاج السلع الكمالية لتلبية حاجات الطبقات الغنية.

رغم ما يشوب هذه الشركات من عيوب إلا أنها تبقى العملاقة و المسيطرة.

كما تخضع هذه الشركات الى تنظيم قانوني بفرض قواعد وطنية تارة و قواعد أخرى دولية تارة أخرى .

الفصل الثاني

أحكام الشركات متعددة الجنسيات

- المبحث الأول: انشاء الشركات متعددة الجنسيات.
- المبحث الثاني: ادارة الشركات متعددة الجنسيات
- المبحث الثالث: تنظيم الشركات متعددة الجنسيات.
- المبحث الرابع: آثار الشركات متعددة الجنسيات

تعتمد الشركات متعددة الجنسيات في تكوينها على عدة اساليب منها الاندماج الدولي الذي يفرض فناء شركة في شركة اخرى وقيام شركة جديدة تنتقل اليها ذمة مالية الشركة التي فنيت الى جانب الاساليب الأخرى.

كما تمارس الشركات متعددة الجنسيات نشاطاتها المتنوعة في بلدان مختلفة، بحيث يتولى ادارتها اشخاص ذو جنسيات مختلفة، على الرغم من ان استراتيجيتها وخططتها تكون موجهة للعمل في الدولة الام، لكن هذا النشاط يتعدى الدولة الام الى الدول المضيفة عن طريق الشركات الوليدة التي تخضع لسيطرتها فيما يعرف بالسيطرة المركزية.

فمركزية السيطرة التي تمارسها هذه الاخيرة تجعل من استقلالية الشركات الوليدة اثبت ما تكون بأجزاء من الة واحدة، بحيث تتبع الشركات متعددة الجنسية في ادارتها اساليب عديدة تمكنها من فرض سيطرتها على الشركات التابعة.

ما يميز الشركات متعددة الجنسيات توسعها الجغرافي الذي تمارس فيه نشاطها مخلفة في ذلك مجموعة من الآثار التي مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسة.

فقد قسمنا هذا الفصل الى اربعة مباحث سنتناول انشاء الشركات متعددة الجنسيات (المبحث الاول) و كيفية ادارة هذه الاخيرة (المبحث الثاني) ثم التنظيم القانوني الذي تخضع له (المبحث الثالث) واخيرا الاثار الناتجة عن نشاطها في (المبحث الرابع).

المبحث الأول: انشاء الشركات متعددة الجنسيات.

تتخذ الشركة متعددة الجنسيات في الغالب شكل شركة مساهمة، لما لهذا النوع من الشركات من قدرة خاصة على تجميع رؤوس الأموال التي تمكنها من تأدية وظائف اقتصادية هامة، على المستوى العالمي، كما تتمتع بميزة مهمة بأن رأس مالها يتكون من أسهم تمكن أصحاب رؤوس الأموال من تملك هذه الأسهم عن طريق المشاركة في التأسيس، أو بالشراء. وهذا ما يسهل على الشركة الأم من إنشاء فروع لها في الدول المضيفة، أو السيطرة على هذه الفروع التي كانت قائمة أصلاً، عن طريق شراء نسبة كبيرة من أسهمها. وفيما يتعلق بطرق تكوين الشركات متعددة الجنسيات، فهناك عدة طرق لتكوين هذه الشركات، وسوف نخصص لكل طريقة من هذه الطرق مطلبا مستقلاً.

المطلب الأول: الاندماج الدولي للشركات

تتخذ ظاهرة التركيز الاقتصادي وسائل متعددة، وهي بهذا الوصف ليس لها شكل قانوني فكل ما يعنيه التركيز الاقتصادي هو عبارة عن تجمع اقتصادي بين وحدات اقتصادية [1]

الاندماج الدولي بالمعنى القانوني هو" فناء شركة أو أكثر في شركة أخرى أو فناء شركتين أو أكثر".

ونلاحظ أن الاندماج هو الأكثر شيوعا في العالم الرأسمالي نظرا لارتفاع تكاليف عملية الاندماج وقد عرف الأستاذ "شويو" الاندماج ايضا بأنه:

"عملية تتضمن قيام شركة او عدة شركات بنقل كافة موجوداتها الى شركة اخرى قائمة يزيد رأسمالها بمقدار هذه الموجودات او الى شركة جديدة، بحيث تتحمل الشركة الدامجة او الجديدة كافة خصوم الشركة المندمجة وتؤول الاسهم او الحصص الجديدة التي تمثل هذه الموجودات الى الشركات المندمجة".(2)

---

[1] احسام الدين عبد الغاني الصغير، النظام القانوني لاندماج الشركات،ط1، دار الثقافة لطباعة والنشر، القاهرة،1987، .ص10.

[2] محسن شفيق، الوسيط في القانون التجاري المصري،ج1،ط3،النهظة المصرية،القاهرة،1957،ص66.

وعرف بانه "دمج شركة او اكثر بشركة قائمة قانونا او دمج شركتين في الاقل لتكوين شركة جديدة، وتتطلب عملية الاندماج اذن وجود شركتين في الاقل وانتهاء وانتهاء الشخصية المعنوية للشركة المندمجة، وعرف بانه "دمج شركة او أكثر بشركة قائمة قانونا او دمج شركتين في الأقل لتكوين شركة جديدة، وتتطلب عملية الاندماج اذن وجود شركتين في الأقل وانتهاء الشخصية المعنوية للشركة المندمجة.[1]

يمكن أيضا أن نعرف الاندماج بأنه: "ضم شركتين قائمتين بإدماج إحداهما في الأخرى أو بفناء الشركتين ليكوّنا معًا شركة جديدة".[2]

ـ يبين هذا التعريف أن الاندماج عقد يبرم بين الشركات الداخلة فيه و لذلك يلزم توافر الأركان العامة للعقد.

ـ كذلك يبين التعريف الأثر المترتب على الاندماج وهو زوال الشخصية المعنوية للشركات المندمجة وكذلك انتقال أصول وخصوم الشركات المندمجة إلى الشركة الجديدة.

*ما لا يعتبر اندماجا وفقا للتعريف:

أ ـ عمليات التركيز الاقتصادي التي تتم بوسائل أخرى غير الاندماج مثل المشروع المشترك، والشكرة القابضة وغيرها.

ب ـ انضمام مشروع فردي إلى شركة لأن أصل الاندماج أن يحدث بين شركتين قائمتين وبالتالي لا يعتبر انضمام مشروع فردي إلى شراكة قائمة أو جديدة من الاندماج.

جـ ـ الاندماج الجزئي: فلا يعتبر اندماجا نقل جزء من ذمة شركة إلى شركة أخرى

.

---

[1] طلعت لجي الحديدي، المركز القانوني الدولي للشركات متعددة الجنسيات، مرجع سابق، الصفحة 39/34

[2] حسن عناية، موسوعة الفقه والقضاء في الشركات التجارية، المجلد الثاني، دار محمود والمكتبة القانونية، القاهرة، دس، الصفحة 361

د ـ اندماج الجماعات التي لا تتخذ شكل شركة: فتعريف الاندماج لا يتناول سوى اندماج الشركات وليس الجمعيات أو المؤسسات العامة.[1]

ويتضح من خلال هذه التعاريف ان للاندماج صورتين:

الفرع الأول: الدمج بطريقة الضم:

المقصود بهذه الطريقة هو فناء شركة او اكثر في شركة قائمة فعلا، اي فناء شركة وطنية في شركة وطنية وليدة او تابعة لشركة أم أجنبية، فتكون الشركة الوليدة هي الدامجة والشركة الوطنية هي المندمجة.

وبالتالي يؤدي الاندماج عن طريق الضم الى حل المنشاة المندمجة وإضافة موجوداتها الى المنشأة الدامجة وذألك بزيادة رأسمال هذه الاخيرة بحصة عينية تمثل اصول و خصوم المنشاة المندمجة، وتعد هذه الزيادة المتمثلة بالحصة العينية خاضعة لإجراءات التقييم والمصادقة من قبل الجمعية العمومية للمنشاة الدامجة اي الجديدة

الاندماج بطريق الضم شائع في المجالين الوطني والدولي، وهنا يتم الاندماج بين شركة متمتعة بجنسية دولة معينة مع شركة تتمتع بجنسية دولة أخرى بموجب اتفاق يعقد بين الشركتين أوبين أكثر من شركتين، تكون أحداهما شركة دامجة بينما الثانية الشركة المندمجة، وبموجب الدمج تختفي الشخصية المعنوية للشركات المندمجة وتتحول أصولها وموجوداتها إلى الشركة الدامجة وتصبح هي صاحبة الصفة في تمثيلها أمام القضاء، [2]مقابل أسهم تصدرها الشركة الدامجة إلى مساهمي الشركات المندمجة، ومن الممكن أن تمتص شركة وطنية تابعة لشركة أم أجنبية أحدى الشركات الوطنية في دولة ما لأن الاندماج في هذه الحالة يقع بين شركتين وطنيتين مما لا يؤدي إلى تغيير جنسية الشركة المندمجة.[3]

---

(1)سوق عمان المالي بورصة عمل الأسهم الأردنية "اندماج الشركات" http://www.ase.com/ar 2011/10/12 س 1:39.

(2)سميحة القليوبي "الشركات التجارية"ج1، ط3 ،دار النهضة العربية1992،القاهرة، الصفحة،13.

(3)يمامة متعب مناف الأثربي، الشركات متعددة الجنسيات والقانون الواجب التطبيق، ج 1 د ط، د د ن، د ب ن، دس، ص 63.

الفرع الثاني: الاندماج بطريق المزج:

يؤدي هذا الشكل من الاندماج الى حل المنشأتين المندمجتين وتكوين منشاة جديدة، ويتم باتخاذ قرار بالموافقة من قبل الجمعية العمومية غير العادية في كل من المنشاتين، و في حال كون المنشاة المندمجة فيجب ان تراعى القواعد المختصة بتأسيس الشركات وتحمل المنشاة الجديدة اسما جديدا وعلاقة تجارية جديدة ووضعا جديدا، وعادتا تستحوذ المنشاة الجديدة على أكبر حصة في السوق أكبر من الوضع القديم، ويتبين من هذا أن الاندماج المزجي هو انضمام منشاتين او أكثر متقاربتين في الحجم غالبا بحيث تفنى شخصية كل منهما ويولد كيان جديد باسم مستقل وشخصية قانونية مستقلة[1].

وعليه فإن الشخصية المعنوية للشركات المندمجة تذوب في هذه الحالة، لتظهر شخصية معنوية جديدة للشركة الجديدة الناتجة عن الاندماج التي تأسست من خلال عملية المزج، ويؤخذ بعين الاعتبار في شأنها جميع قواعد التأسيس، لأنها ليست استمرار للشركات السابقة التي تعتبر منتهية بمجرد نشوء الأخيرة، بل إنها تعتبر شركة قانونية.

وأكثر ما يتبع هذا الطريق في اندماج الشركات المتقاربة في قدراتها المالية، كما أن الاندماج بطريق المزج يؤدي غالباً إلى تفادي الحساسية بين الشركات وكبار المستثمرين فيها، إذ يعطي المساهمون حقوقاً متساوية في الشركة الجديدة، وذلك في حق تولي الإدارة، وأيضاً المساواة في الحقوق المالية.[2]

الفقرة الأولى: الفرق بين نوعي الاندماج: الشخصية المعنوية تنتهي في الاندماج بطريق الضم، وتبقى الشخصية المعنوية لشركة الدامجة، اما في الاندماج عن طريق المزج تنتهي كلا الشخصيتين،

---

[1] عبد العزيز بن سعد الدعيشر، مقال بعنوان: أسس النظر في الشركات في ضوء نظام المنافسة" (الاستحواذات. الاندماجات. التجمعات. السيطرة) دراسة مقارنة، تنظيمات اقليمية ودولية، www.alukah.net //:http بتاريخ 13-04-2018 على الساعة 21:20.

[2] ألاء محمد فارس جماد، اندماج الشركات وأثره على الشركة المندمجة دراسة مقارنة، كلية الحقوق والادارة العامة، رسالة ماجستير 2012 جامعة بيروت فلسطين الصفحة 30.

وكلا الذمم المالية لشركتين تصبح ذمة مالية واحدة في حالة الاندماج بطريق الضم، أما في الاندماج عن طريق المزج فتصبح لها ذمة مالية جديدة، و عليه تنتقل الحقوق والالتزامات التي لشركة المندمجة بطريق الضم الى الشركة الدامجة.

الفقرة الثانية: أمثلة عن الاندماج

وشهد عام 2015 على وجه الخصوص مجموعة من عمليات الاندماج والاستحواذ بين أكبر الشركات في العالم، حيث استحوذت «أنهايزر بوش انبف أس أيه» على منافستها «ساب ميلر بي إل سي» مقابل 104 مليارات دولار، إذ مثلت هذه الصفقة أكبر عملية استحواذ في قطاع صناعة المرطبات.

-2«إيه أو إل» على «تايم وارنر»

شهد عام 2015، الذكرى السنوية ال15 لاندماج شركة «إيه أو إل» مع «تايم وارنر» التي تعد ثاني أكبر صفقة في التاريخ، حيث بلغت قيمتها 164 مليار دولار، ورغم التحليلات المتفائلة، أعقب هذا الاندماج نتائج كارثية للشركتين، حيث انهارت القيمة السوقية لأسهم «إيه أو إل» من 226 مليار دولار إلى 20 مليار كما تقلص عدد زبائنها من نحو 30 مليون إلى نحو 10 ملايين زبون أواخر عام2007.

-3«فيرايزون» على وحدة الاتصالات اللاسلكية

سعت شركة «فيرايزون» منذ ما يقرب من عقد لشراء حصة «فودافون» البالغة نسبتها 45% في وحدة «فيرايزون وايرليس»، وتكللت هذه المحاولات بالنجاح في سبتمبر/ أيلول من عام 2013، حيث وافقت شركة الاتصالات الأمريكية على دفع 130 مليار دولار من أجل الاستحواذ على وحدة الاتصالات اللاسلكية، التي كانت تدر أرباحاً بنحو 21.8 مليار دولار سنوياً. وبموجب الإتفاق، تمكنت «فيرايزون» من توفير احتياجاتها المالية لزيادة استثماراتها في تحسين بنيتها التحتية، وتعزيز قدرتها التنافسية [1]

1- هبةالمنسي، تعرف على أكبر15 صفقة اندماج بين الشركات،مقال منشور في مجلة اموال، https ;//www.amwal-mag.com

صنعت شركة الصناعات الدوائية العملاقة «فايزر» لنفسها مجداً عام 2000، عندما أبرمت اتفاقا للاستحواذ على شركة «وارنر لامبرت كو» في مقابل 90 مليار دولار، وسبقت عملية الاستحواذ ثلاثة أشهر من المفاوضات الماراثونية ومنافسة شرسة بين «فايزر» ونظيرتها «أمريكان هوم برورداكتس» للظفر بصفقة «وارنر لامبرت».

-5«أيه تي آند تي» على «بيل ساوث»

في شهر مارس من عام 2006، أعلنت شركة «أيه تي آند تي» عن خططها للاستحواذ على «بيل ساوث»، في صفقة كان من المقرر أن تمنح الشركة المزيد من الهيمنة على سوق الاتصالات اللاسلكية، وتم إبرام الصفقة التي بلغت قيمتها 86 مليار دولار في ديسمبر/ كانون الأول من ذلك العام، وتمكن الكيان الجديد من توسيع شبكات التغطية اللاسلكية لـ«أيه تي آند تي» في المناطق الريفية الأمريكية.

-6«أكسون كورب» على «موبيل كورب»

في عام 1999، ورغم تراجع أسعار النفط، أعلنت شركة «أكسون كورب» عن إندماجها مع شركة «موبيل كورب» في صفقة بلغت قيمتها 81 مليار دولار، نتج عنها إنشاء شركة عظمى في مجال الطاقة ألا وهي «أكسون موبيل». وتعد الصفقة حالياً من أنجح عمليات الاندماج والاستحواذ في التاريخ.

-7اندماج «غلاسكو ويلكوم» مع «سميث كلاين»

في شهر سبتمبر/ أيلول من عام 2000، فاجأت شركة «غلاسكو ولكوم» للصناعات الدوائية المستثمرين باندماجها مع نظيرتها «سميث كلاين» في صفقة بقيمة 75.7 مليار دولار، وكانت الشركتان تخططان للاندماج في عام 1998، لكن المحادثات فشلت في ذلك الوقت، حيث كانت الشركتان تتصارعان على السلطة. ومع ذلك أبرمت صفقة عام 2000 دون عوائق لتأسيس أكبر شركة أدوية في العالم «غلاسكو سميث كلاي.

-8اندماج بين شركتي «رويال داتش بتروليوم» و«شل ترانزسبورت آند تريدينغ

---

1 هبةالمنسي، تعرف على أكبر15 صفقة اندماج بين الشركات،مقال منشور في مجلة اموال،https ;//www.amwal-mag.com

كانت «رويال داتش» تعمل بشكل وثيق ولعقود عدة مع «شل» إلى حين الإعلان عن نيتهما للاندماج عام 2005، إلا أن الصفقة البالغة قيمتها 74.5 مليار دولار واجهت معارضة من المسهمين الذين شعروا بالقلق تجاه الكيفية التي ستدار بها الشركة الجديدة، لكن في نهاية المطاف وصلت الجهات المعنية إلى اتفاق نهائي لتأسيس شركة «رويال داتش شيل»، التي تعد حالياً ثاني أكبر شركة مساهمة عامة نفطية.

-9«كومكاست» على «أيه تي آند تي برودباند»

في عام 2001، وقعت «كومكاست» إتفاق إندماج مع شركة «أيه تي آند تي» بقيمة 72 مليار دولار، حيث جعلت هذه الصفقة «كومكاس» أكبر شركة للكابلات في الولايات المتحدة من خلال توسيع نطاق قاعدة المشتركين

-10اندماج بين «سيتي كورب» و«ترافيلرز غروب» لتشكيل أكبر شركة للخدمات المالية في العالم

في السادس من شهر إبريل/ نيسان من عام 1998، أعلنت شركتا «سيتي كورب» و«ترافيلرز غروب» عن خططهما لاستكمال عملية إندماج بقيمة 70 مليار دولار، ما نتج عنها تأسيس كيان مصرفي برأسمال 140 مليار دولار،.

-11«فايزر» على «ويث»

في شهر يناير/ كانون الثاني من عام 2009، أعلنت شركة «فايزر» عن إستحواذها على منافستها الأمريكية «ويث» في مقابل 68 مليار دولار، وذلك في خطوة ترمي إلى تنويع قاعدة إيراداتها. وقالت الشركة إنها جمعت قروض بقيمة 22.5 مليار دولار من اتحاد البنوك لتمويل الصفقة وأنها قررت خفض توزيعاتها النقدية. وساعدت هذه الصفقة «فايزر» على مواجهة عجز كبير في الإيرادات.

1- هبةالمنسي، تعرف على أكبر15 صفقة اندماج بين الشركات،مقال منشور في مجلة اموال، https ;//www.amwal-mag.com

ولادة شركة «فيرايزون

في يونيو/ حزيران من عام 2000 اقترحت شركة «أف سي سي بيل أتلانتيك كورب» شراء شركة «جي تي أي كورب» في مقابل 64.7 مليار دولار، وبعد إبرام الصفقة، غيرت «بيل أتلانتيك» اسمها ليصبح «فيرزون».«

-13«أس بي سي» على «أميريتيك»

في عام 1998، استحوذت شركة «أس بي سي» للاتصالات على «أميريتيك» في صفقة بلغت قيمتها 62 مليار دولار، وسمحت الصفقة «فايزر» على «فارماسيا»*-14ل«أس بي سي» بالسيطرة على ما يقرب من 60 مليون خط هاتف في جميع أنحاء الولايات المتحدة.

-14«فايزر» على «فارماسيا»

في عام 2002، أعلنت شركة «فايزر» للصناعات الدوائية عن إستحواذها على شركة «فارماسيا» في مقابل 60 مليار دولار. وأسهمت الصفقة في تعزيز موقع «فايزر» الراسخ بالفعل كأكبر منتج للأدوية في الولايات المتحدة، في الوقت الذي دفعها إلى إحتلال الصدارة في أوروبا واليابان وأمريكا اللاتينية.

هـ'15جيه بي مورغان تشيس» على «بنك وان»*

في عام 2004، استحوذت شركة «جيه بي مورغان تشيس» المصرفية على «بنك وان» في صفقة بلغت قيمتها 58 مليار دولار، ليصبح «جيه بي مورغان» ثاني أكبر بنك في الولايات المتحدة ب2300 فرع في 17 ولاية مختلفة.(1)

الفرع الثالث: أنواع الاندماج

وتتمثل أنواع الاندماج ال 3 في الاندماج الأفقي، وهي العملية التي تكون بين شركتين اثنتين تعملان في مجال واحد، وهو الأمر الذي يعزز من القوة الاحتكارية للكيان الجديد. أما النوع الثاني فيتمثل في الاندماج الرأسي فيكون بين شركات متباينة الأغراض ومختلفة النشاط، إلا أنها متكاملة يكمل بعضها البعض، مثل أن تندمج شركة تقوم باستغلال

1- هبةالمنسي، تعرف على أكبر15 صفقة اندماج بين الشركات،مقال منشور في مجلة اموال، https ://www.amwal-mag.com

النسيج مع شركة تقوم بعرض الملابس، أما النوع الثالث فيتمثل في الاندماج المتنوع الذي يكون بين شركات ذات أنشطة تجارية مختلفة، ويكون الهدف منه تعزيز التنوع في المنتجات أو التوسع الجغرافي أو الدخول إلى أسواق جديدة عبر المنتجات:
والالتزام بكافة الحقوق والواجبات والامتيازات المترتبة عليها في الكيان الجديد الذي يتم تأسيسه أو الكيان الكبير الذي ضم بالعملية[1].

المطلب الثاني: تكوين شركات وليدة على المستوى العالمي.

تكوين شركات وليدة هو الاسلوب العادي الذي تتبعه الشركات متعددة الجنسيات في مدة نشاطها في ارجاء مختلفة من العالم بل أنه يعد الاسلوب الوحيد الذي تسلكه الشركات متعددة الجنسيات عندما تقوم بالاستثمار في الدول النامية، فيعد إنشاء شركات وليدة هو الأسلوب العادي الذي تتبعه الشركات متعددة الجنسيات في مدة نشاطها في أرجاء مختلفة من العالم، بل إنه يعد الأسلوب الوحيد الذي تسلكه الشركات متعددة الجنسيات عندما تقوم بالاستثمار في الدول النامية[2]

تكوين شركة وليدة لا يتطلب إلا توافر شرطين أساسيين:

-أولهما أن يكون للشركة الأم وفقا لأحكام قانونها الوطني الحق في تملك أسهم شركة أخرى- وثانيها أن يكون من الممكن وفقا لا حكام قانون الدولة المضيفة أن تمتلك الشركة الأم أسهم الشركة الوليدة بنسبة تسمح بالسيطرة عليها وتكوين هذه المجموعات لا يتم في

حرية كاملة ودون أدنى قيود بل أن هناك قيودا هامة تحد من هذه الحرية والقيد الأول يرتبط بقضية تمويل نشاط الشركات الوليدة التابعة للشركات المتعددة القوميات

---

[1] انظر: سامي الخرابشة ،النظام القانوني للشركة الساهمة الخاصة، دط، دار البشير، عمان 2005ص 211-

[2])محسن شفيق، المشروعات ذو القوميات متعددة من الناحية القانونية، دط، مطبعة القاهرة و الكتاب الجامعي، دس، ص 204 وما بعدها.

فللحصول على رؤوس الأموال لتمويل أنشطتها المتلفة تستطيع الشركة الأم اللجوء إلى عدة طرق مثل اللجوء إلى السوق العالمي الداخلي في بلدها أو الاقتراض حيث أن الشركة الوليدة باعتبارها شركة وطنية في الدولة المضيفة وذلك على الرغم من خضوعها للسيطرة الأجنبية تستطيع الاقتراض من السوق المحلي لأنها تتمتع بكافة الحقوق التي يتمتع بها المواطن في الدولة المضيفة، وبما أن مصالح الدول المضيفة تتعارض تماما مع مصالح الشركة الوليدة فيجيء من التنظيمات القانونية التي تضعها الدول المضيفة لاستثمارها رؤوس الأموال الأجنبية داخل أرضيها فقد تتعارض هذه القواعد مع السياسات الشركات المتعددة الجنسيات ونضيف إلى أن الخط العام لسياسة الشركات المتعددة القوميات يقوم على أساس الانفراد بملكية أسهم شركتها الوليدة على النطاق العالمي.

وقد يثور النزاع أيضا بين الشركة المتعددة القوميات وبين ممثلي الأقلية في الشركات الوليدة فيما يتعلق بسياسة الشركة الأم الخاصة بتوزيع أسواق التصدير المختلفة بين شركتها الوليدة، فقد نعمد الشركة الأم لأسباب استراتيجية خاصة بها إلى قصر الحق في التصدير إلى أسواق معينة على بعض شركتها الوليدة دون الأخرى وإلى تحديد الإنتاج في بعض شركتها الوليدة مما يؤدي إلى الأضرار بمصالح هذه الشركات ومن ثم المساهمين ومن ثم بمصلحة الدول المضيفة.

المطلب الثالث: السيطرة على شركات قائمة. على المستوى الدولي

قد تلجا الشركات متعددة الجنسيات إلى السيطرة على شركات أخرى قائمة بالفعل وتحويلها إلى شركات تابعة لها، ولعل هذا الأسلوب قد يصبح ضروري في بعض الأحيان لو كان الأمر يتعلق بالحصول على مواد أو سلع تنتجها الشركة المراد السيطرة عليها،

حيث تصبح السيطرة أمرا حيويا ولازما لتحقيق التكامل الرأسي وهناك طريقتين: [1]

1-أحمد عبد العزيز وآخرون، الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية)، مرجع سابق، ص126.

- الاتفاق مع مجموعة المساهمين المسيطرين على نقل السيطرة لهم[1]
- الاستيلاء عنوة بإرغام المساهمين المسيطرين على الشركة

والاستيلاء على شركات قائمة يجعل تحت تصرف الشركات متعددة الجنسيات "منشآت حية لها مصانعها ومكاتبها وعمالها وعملاؤها وعلاقتها التجارية والمصرفية وعلاماتها وأسماؤها، وهذه الامور تفيد الشركة متعددة الجنسية في أنها تقصر لها المسافات مت حيث الكلفة والوقت، كما أن هذا الأسلوب بمكن الشركات متعددة الجنسيات من دخول السوق المحلية في صمت يجعلها مناهضة الرأي العام ولاسيما أن الشركات متعددة الجنسية تتعامل مع جمهور شديد الحساسية منها وخاصة في البلدان النامية[2].

[1]– محسن شفيق، المشروعات ذو القوميات متعددة من الناحية القانونية، مرجع سابق، ص 204.

[2]–مريم فاطمة، ماينو جيلاني، مداخلة: دورشركات متعددة الجنسيات وتأثيرها على الدول النامية، جامعة باتنة، 2006، ص 08.

المبحث الثاني: ادارة الشركات متعددة الجنسيات

ان كل ما تتميز به الشركات متعددة الجنسيات هو مركزية ادارة هذه الشركات وهي هامة جدا حيث تقوم الشركة الام والتي تمتلك بما يكفي من الاسهم للتصويت في شركة اخرى لسيطرة على الادارة والعمليات من خلال التأثير او انتخاب مجلس ادارتها ووضع خطة اقتصادية موحدة تجبر كافة الشركات التابعة بالالتزام بها.

المطلب الاول: الادارة المركزية في الشركات المتعددة الجنسيات

إن مركزية السيطرة التي تمارسها الشركة الام على الشركة الوليدة تجعل من استقلالية الشركات الوليدة أثبت ما تكون بأجزاء من ألة واحدة تدور كلها في فلك واحد وتتحكم فيها قوة مركزية واحدة هي الشركة الام [1].

كما إن فكرة الشخصية المعنوية حسب النظرية التقليدية تتكون من عنصر الارادة والتي يعبر عنها عن طريق سلطة بشرية تمثل الشخص المعنوي والعنصر الاخر هو الذمة المالية المستقلة لشخص معنوي ويكاد ان يكون هذان العنصران مفقودان بالنسبة لشركة الوليدة بسبب مركزية سيطرة التي تمارسها الشركة الام على الشركات الوليدة .

وبالتالي تمارس سيطرتها الكاملة على الشركات الوليدة حيث تتخذ القرارات الاستراتيجية داخل الشركة الام بقصد تحقيق أقصى الأرباح وتكون السيطرة في عدة زوايا منها تحديد السياسة الاستثمارية ، و وضع الخطة الانتاجية لكل شركة من الشركات الوليدة.[2]

---

[1]–احمد يوسف عبدالله شحاتة، **ممارسة الشركات دولية النشاط في مجال التكنولوجيا و التطور الاقتصادي**، رسالة دكتوراه جامعة طنطا سنة 1990 ص53.

[2]–حسن محمد هند مدى، **مسؤولية الشركة الام عن ديون الشركات متعددة الجنسيات اثارة خاصة الى الشركات القومية**، رسالة دكتوراه جامعة عين شمس 1997 ص 51

. تجرى كل سياسة بحث علمي أو تكنولوجي تحت ادارة سيطرة الشركة الام وفي مباحثها.

. تحديد السياسة المالية لشركات الوليدة .

. تحديد اسعار السلع التي تنتجها الشركات الوليدة.

الفرع الاول: اساليب الادارة المركزية

تتبع الشركة الام في ادارتها المركزية احد الاسلوبين :

. اولا: ان يتم انشاء قسم او لجنة ادارية تابعة لإدارة الشركة الام، وتكون مهمتها تنظيم ومراقبة الشركات الوليدة وكيفية ممارستها لأنشطتها أي أنها تكون حلقة وصل بين الشركة الام والشركات الوليدة .

. ثانيا: أن تكون ادارة الشركة الام هي بذاتها المسؤولة عن الادارة والرقابة على نشاط الشركات الوليدة كما تكون مسؤولة عن نشاط الشركة الام[1]

على ان الواقع العملي يشير الى ان الشركات المتعددة الجنسيات تفضل الأسلوب الأول في الادارة وذلك لكونه أكثر مرونة من الاسلوب الاخر[2]، ومثالا على ذلك شركة "الكان "لصناعة الالمنيوم حيث تهيمن لجنة ادارية متفرعة من مجلس الادارة هيمنة كاملة على ادارة الشركات الوليدة وتتكون هذه اللجنة من رئيس مجلس ادارة الشركة الام واربعة من نوابه يشرف كل منهم على قطاع معين من القطاعات الانتاجية للشركة: الشؤون المالية المواد الاولية قطاع الصهر قطاع التصنيع والبيع ويتبع نائب الرئيس المشرف على قطاع التصنيع و البيع ستة من المديرين يتولى كل منهم الاشراف على ادارة الشركات الوليدة العاملة في منطقة جغرافية معينة هي : الولايات المتحدة الامريكية وامريكا اللاتينية انجلترا و ايرلندا والدول الاسكندنافية دول القارة الأوروبية افريقيا الوسطى والجنوبية[2].

1-رفاعي محمد رفاعي، (**دراسة تحليلة لبعض البيانات الإدارية للشركات متعددة الجنسيات**)، مجلة الإدارة، 1989، ص 105 .106.

ان الادارة المركزية للشركة متعددة الجنسيات تلعب دورا أساسيا في حياة الشركات الوليدة وهو دور يكاد يغطي تماما دور مجالس ادارات هذه الشركات التي تتحول في كثير من الأحيان الى مجرد وسيط بين الشركة الداخلية والفرعية لهذه الشركات الوليدة تنتقل اليها تعليمات الادارة المركزية وتراقب تنفيذها[1] .

المطلب الثاني: مجالات السيطرة المركزية

تمارس الشركات متعددة الجنسيات سيطرتها المركزية على فروعها المنتشرة عبر العالم حيث تعمل جميع فروعها تحت نظام انضباطي دقيق وتخضع لمركز موحد[2].

الفرع الأول: السيطرة الادارية

الأصل ان ادارة الشركات الفرعية تعد منفصلة عن ادارة الشركة الأم، إلا أنه وفي ظل السيطرة المركزية فأن الشركة تمارس سيطرة كاملة على الشركات الفرعية حيث تتخذ القرارات الاستراتيجية داخل الشركة الأم بقصد تحقيق أقصى الأرباح وتبرر السيطرة الإدارية في نواحي متعددة.

وبالتالي لمعرفة سيطرة الشركة الأم اداريا على الشركات التابعة لها يتطلب منا التعرف على ألية ممارسة الشركة الأم في السيطرة الادارية أو الرقابة الادارية على الشركات التابعة لها من وسائل السيطرة التي تتبعها الشركة الأم السيطرة على التابعة لها هي السيطرة على ادارة الشركة التابعة من خلال الطرق التالية :

أولا: تملك الشركة الأم نسبة 100/51 او اكثر من أسهم الشركة التابعة اذ تستطيع بذلك أن تحوز على أغلبية الأصوات في الهيئة العامة ومن هذا الجانب تستطيع أن تتحكم بقرارات الشركة التابعة .

ثانيا: في حالة نص نطام الشركة التابعة على حق الشركة الأم في تعيين أو عزل أعضاء مجلس الإدارة، إذ تستطيع من خلال ذلك أن تتحكم بقرارات تعيين أو عزل أعضاء مجلس

---

[1] انظر: حسام الدين عيسى، الشركات متعددة الجنسيات، مرجع سابق، ص 104

2- الجوزي جميلة ودحماني سامية، (دور استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية)، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسة الاقتصادية، عدد06، 2005.

إدارة الشركات التابعة لها، وبذلك يحق لشركة الأم السيطرة الادارية على الشركة التابعة دون أن تمتلك نسبة معينة من الأسهم تمكنها من السيطرة على الهيئة العامة كما لا تشترط أن تكون مساهمة الشركة الأم في رأسمال الشركة التابعة لها اذ يمكن لها السيطرة على احدى الشركات عن طريق شركة تابعة لها فعلى فرض أن الشركة تسيطر على ادارة الشركة "ب" من خلال تملك نسبة كبيرة من أسهمها، وان الشركة ب تسيطر على ادارة الشركة "ج" فإن الشركة الأم تصبح لها السيطرة على الشركة "ب" عن طريق المشاركة في رأسمالها وتصبح أيضا الشركة "أ" السيطرة على الشركة "ج" عن طريق المشاركة غير المباشرة .

الفرع الثاني: السيطرة المالية

إضافة الى السيطرة الادارية التي تتمتع بها الشركة الأم على شركاتها التابعة تتمتع ايض بنوع اخر من السيطرة يتمثل في السيطرة المالية.

تقوم الشركة الأم بتحديد السياسة المالية لشركاتها الفرعية وهي التي تحدد كيفية تمويل هذه الشركات فقد يكون التمويل من اجل مجموعة هذه الشركات أو من خارجها، وتتدخل الشركة الأم في طريقة توزيع الشركات الفرعية فهي التي تحدد نسبة الارباح التي توزع على الشركات كل عام والنسب التي يجب الاحتفاظ بها لدى الشركة كاحتياطي[1].

كما تقوم بالتحكم في اسعار السلع التي تنتجها الشركات الفرعية وتعرض على هذه الشركات كمية السيولة التي تستطيع الاحتفاظ بها ويظهر مما تقدم ان في الشركات متعددة الجنسيات تذوب الشخصية المعنوية لشركات الفرعية وتنشهر داخل الشخصية المعنوية لشركة الأم وبمعنى أخر لم تعد الشركات الفرعية ارادة مستقلة عن الشركة الأم.*

---

[1]- الجوزي جميلة ودحماني سامية، (دور استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية)، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسة الاقتصادية، ع06، 2005.

*الشركة الأم: هي الشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم وتتحقق السيطرة عندما يكون لشركة الأم المقدرة بشكل مباشر أو غير مباشر على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية لشركة التابعة لتستفيد من أنشتطها

وهذا الاتجاه هو ما سارت عليه محكمة العدالة التابعة للسوق الأوروبية المشتركة مستندة في ذلك على نص المادتين 86/85 من معاهدة روما المبينة للسوق الأوروبية المشتركة واللتان يبينان مسؤولية الشركة الأم في أعمال شركاتها الفرعية على أساس مركزية السيطرة.

المبحث الثالث: التنظيم القانوني لشركات متعددة الجنسيات

يخضع تنظيم الشركات متعددة الجنسيات الى قواعد وطنية تتعلق بالدولة الواحدة وقواعد دولية.

المطلب الاول : القواعد الوطنية:

لم تكن دول العالم متشابهة في تعاملها مع هذه الشركات ففي البدء وضعت بعض الدول عراقيل أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها تشكل خطر على الاقتصاد وتهدد الثروات الوطنية ولذلك تستند التشريعات التي تحد من الاستثمارات المباشرة مالم تكن مقرونة بحيازة المعروفة التقنية كاليابان كما لم تسمح الدول الاشتراكية سابقا لشركات متعددة الجنسيات بممارسة اي نشاط على أراضيها إلا باتفاقية خاصة معها لكن التغيرات في النظام الاقتصادي العالمي دفعت لتغيير الموقف القانوني اتجاه هذه الشركات لحرية الاستثمار على أراضيها سواء بصورة تناسبية أو مطلقة[1].

إن القوانين التي تناولت عمل هذه الشركات تطرقت الى مسائل مثل: جنسية الشركات وخضوعها لازدواج الضريبي أم لا وقوانين العمل النافذة وقوانين المحاسبة و مراقبة الشركات و القضاء المتخصص في فض المنازعات التي تكزن احدى اطرافها الشركة متعددة الجنسيات أو أحد فروعها إضافة إلى مسائل تنفيذ القرارات القضائية وقوانين الاستثمار و المنافسة الحرة وغالبا ما تسعى الدول من خلال تحديد نسبة المال الأجنبي والأفراد الأجانب في المشروع المحلي وإلغاء الاستثمارات في القطاعات الحيوية و تنمية الثقافة الوطنية وتبني برامج مراقبة الشركات ووضع شروط الاستثمار وتحويل الأموال الى الخارج [2].

1- انظر: احمد عبد العزيز،(الشركات متعددة الجنسيات واثرها على الدول النامية)، مرجع سابق، ص 120.

2- سيف هشام صباح الفخري، الشركات متعددة الجنسيات وأبعادها السياسية والاقتصادية)، ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، 2010، ص 21.

المطلب الثاني: القواعد الدولية

قامت بعض المنظمات الاقليمية و الدولية بتحديد قواعد قانونية لسلوك الشركات متعددة الجنسيات مثلما قامت به الدول اللاتينية في عهد "الأندين" والمبادئ التوجيهية التي وضعتها منظمة" oced " واتخذت هذه القواعد في بعض الحالات صورة توصيات دولية كالإعلان الثلاثي لمنظمة العمل الدولي ومجموعة القواعد و المبادئ الخاصة بممارسات التجارية التنفيذية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كما توجد صكوك لم تعتمد بشكل نهائي كمدونة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ويمكن القول أنه لو لم يتم التوصل الى صيغة دولية في مشروع التقنين لتنظيم نشاطات الشركات متعددة الجنسيات وكانت غير ملزمة وأقصد

هنا مدونة سلوك الأمم المتحدة الخاصة بنشاط الشركات متعددة الجنسيات الا انها سوف تكون الأساس لعمل لاحق أكثر قوة والزاما ذألك أن المفاهيم الجديدة يصعب تقبلها بسهولة وتمتعها بصفة الالزامية سيما أنها تمس المجال الحيوي لكل دولة

ورغم ذلك فان الأمل في وجود تنظيم دولي خاص بالشركات متعددة الجنسيات يتمتع بالقوة الالزامية لا يزال قائما اما من خلال اعادة النظر في مدونات السلوك الموجودة واضعاف الصفة الالزامية عليها لاسيما مدونة الأمم المتحدة باعتبارها مجموعة من القواعد شاملة لجميع نشاطات الشركات متعددة الجنسيات ودولية و علانية من خلال المشاركة في وضعها وهذا ما تأمله الدول النامية.[1]

[1] انظر احمد عبد العزيز واخرون،(الشركات متعددة الجنسيات واثرها على الدول النامية،) مرجع سابق، ص 120ومابعدها

المبحث الرابع: اثار الشركات متعددة الجنسية.

تؤكد كثيرا من المصادر على ان الشركات متعددة الجنسية لا تمارس نشاط استثمارا خارجيا فحسب وانما لها دورا اقتصاديا واجتماعيا له اثار متعددة خاصة في الدول النامية وسوف يتم التطرق الى هذه الاثار التي تقف ورائها الشركات متعددة الجنسية.

الآثار الاقتصادية لنشاط الشركات متعددة الجنسية

لا يكفي التأكيد على أن الشركات المتعددة الجنسيّات تمارس نشاطاً استثمارياً خارجياً فحسب، لأن ذلك تعريفاً خاطئاً نوعاً ما، لأنها، بالإضافة إلى هذا الدور المذكور، تقوم بدور اقتصادي واجتماعي له آثار متعددة، خاصة في البلدان العربية، كما يترتَّب عليها نتائج سياسية وثقافية، كما تمثل الشركات متعددة الجنسية قوة اقتصادية في العالم، وتحتل مكانة أقوى في البلدان النامية[1].

فمن المعروف أن الشركات المتعددة الجنسية تسعى إلى زيادة أرباحها باستغلال الموارد الطبيعية والأيدي العاملة الرخيصة، ولا يعنيها مدى أهميّة المشاريع التي تنفذها بالنسبة للاقتصاد الوطني ولا بالنسبة لآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.فقد تركز هذه الشركات على استنفاد مورد طبيعي غير متجدد (النفط...) حين تكون مصلحة الدولة الوطنية عدم استنفاد هذا المورد. وقد تهتم بصناعات تحويلية، في حين تحتاج الدولة إلى صناعات ثقيلة أساسية. فهي لا تستجيب تماماً للمتطلّبات الوطنيَّة، لأنها، بكل بساطة، ..أجنبية.

من هنا تلجأ البلدان المضيفة لاستثمارات هذه الشركات إلى وضع قيود على هذا الاستثمار، بأن تربطه بموافقة هيئات حكومية متنوعة، بعد أن تكيّف مشاريعها الاستثمارية وفق معايير تحددها البلدان المضيفة. هذا بالإضافة إلى تسابق البلدان النامية إلى تقديم الحوافز لتشجيع عمل هذه الشركات، ومنها::

*إعفاءات ضريبية أو تخفيض في الرسوم الجمركية.

*سياسات تُحرِّر الشركات من القيود على أرباحها المحوَّلة إلى البلد الأم[1]..

1-انظر أحمد عبد العزيز وآخرون،(الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية،) مرجع سابق، ص 127.

2- حسن زعرور، الأثار الإقتصادية والإجتماعية لشركات متعددة الجنسيات، منتدى الدفاع الوطني،2017.10,23

وثمة طرق أخرى تلجأ إليها الدول المضيفة بأن تستخدم المنشأة التابعة حجماً معيناً من الموارد الإنتاجية المحلية في عملياتها الإنتاجية، أي، بعبارة أخرى، مساهمة هذا الفرع إيجاباً في الاقتصاد المحلي. كما تدفع هذه الشركات إلى توظيف نسبة معينة من القوى العاملة من مواطني الدولة المضيفة.

كذلك تلجأ الدولة المضيفة، وحفاظاً على توازن ميزان المدفوعات، إلى تحديد حجم الأرباح ورأس المال الذي يُسمح للشركة بتحويله إلى الخارج. كما تفرض أن تكون صادرات الشركات كمّيات صغيرة من إنتاج البلد المضيف

لذلك نقول إن هناك آثاراً سلبية تتركها الشركات المتعددة على عمليات التنمية، وهي إهمال المشكلات التي تعاني منها المجتمعات النامية، كالموارد البشرية، إضافة إلى إهمال توزيع الثروة والدخل على كافة الشرائح الاجتماعية، باعتبار أن عملية التنمية في فلسفة الشركات المذكورة، هي عمليات اقتصادية بحت، إضافة إلى الأرباح الضخمة المحولة إلى الدولة الأم، مما يؤدي إلى استنزاف الموارد الوطنية، وإلى ضياع الفرصة أمام الاقتصاد المحلي لاستغلال موارده استثماراً ذاتياً في الصناعات الوطنية.

وهكذا فإن الهدف الأساسي لبعض هذه الشركات، هو خلق مصادر جديدة للمواد الأولية لسد احتياجات سكان الدول الصناعية وصناعاتها واقتصادها، بوجه عام، وفتح أسواق لتصريف منتجاتها في الخارج.

كما أن هذه الشركات تنقل إلى البلدان العربية والنامية تكنولوجيا تكون قد قررت الاستغناء عنها في الدولة الأم، كما تحصل على ثمن باهظ لما تقدمه من معرفة فنية، ولا تهتم عادة بمدى ملاءمة ما تبيعه من تكنولوجيا مع ظروف الاقتصاد الوطني والمجتمع وقيمه الحضارية.[1]

(1)حسن زعرور، الأثار الاقتصادية والاجتماعية لشركات متعددة الجنسيات. مرجع سابق موقع سابق.

فهذه الشركات، أداة رئيسية لتكامل البلدان الصناعية لا مع الاقتصادات الوطنية ولكن مع فئة من السكان في البلدان النامية.

وبما أن سياسة الشركات المتعددة تتفق وحرية التبادل التجاري وانفتاح الاقتصاد الوطني على اقتصاد السوق، حيث تتحدد أسعار المنتجات بما يتلاءم مع قانون العرض والطلب، لذا نقول إن الاقتصادات العربية، بشكل عام، سوف تتأثر بعاملين مترافقين في عملية تحرير تبادل المنتجات الزراعية والصناعية على المستوى العالمي:

1. زيادة أسعار بعض المنتجات الزراعية، نتيجة لزيادة الطلب العالمي، إثر إلغاء القيود على الاستيراد وتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات الزراعية. وهذا ما أكّدته اتفاقية منظّمة التجارة الدولية (الجات).
2. انخفاض إنتاجيّة القطاع الزراعي: بسبب تحرير التجارة وفتح الأسواق وارتفاع تكاليف الإنتاج وفي هذه الحالة فإن منتجات الأقطار العربية لن تكون منافسة لمنتجات الدول المتقدمة زراعيا.

هذا الأمر يؤدي، على المدى البعيد، إلى تدمير بنية الاقتصادات العربية، مما سيلقي بأعباء إضافية على عملية التنمية في البلدان العربية، ويوسع معدلات البطالة والفقر.

كذلك تتشابه النتائج على صعيد المنتجات الصناعية، بسبب المنافسة في الأسواق وما يترتَّب على ذلك من عجز كبير في ميزان المدفوعات أو الميزان التجاري، خاصة إذا تعرّضت البلدان النامية وبلداننا العربية لسياسات الإغراق من جانب الدول الصناعية.

لهذه الأسباب، فإن البلدان العربية مُطالبة بتطوير صناعاتها، والعمل على التكامل والتنسيق في هذا المجال، والاعتناء بمرتكزات التنمية البشرية، من تعليم وتدريب وتأهيل، لمواكبة التكنولوجيا الحديثة والاهتمام بمراكز البحوث والتطوير.[1]

ولعل ما يبعث الأمل، ما تم إقراره بإنشاء "منظمة التجارة الحرّة العربية" التي بدأت عملها

(1))حسن زعرور، الأثار الاقتصادية والاجتماعية لشركات متعددة الجنسيات. مرجع سابق موقع سابق

مع مطلع هذا العام، على أن يكتمل بناؤها خلال السنوات العشر المقبلة. ويمثل هذا المشروع الحضاري انطلاقة جادة وحقيقية لبناء تجمع اقتصادي.

المطلب الثاني: الاثار الاجتماعية لشركات متعددة الجنسيات

تؤكد الدراسات الاقتصادية ان الشركات المتعددة لجنسيات لا تربط اعمالها بالصناعات الوطنية في الدول النامية بل بالسياسات العامة التي تضعها هذه الشركات مما يؤدي الى زيادة الفوارق الاجتماعية بين الفئة المرتبطة مصالحها بهذه المشاريع وبين الاغلبية من السكان الذين سوف يتدهور مستواهم المعيشي، وهذا الاتجاه غالبا ما يؤدي الى فتح الباب واسعا امام الفساد والى غيره من الظواهر الاجتماعية السلبية وغالبا ما تلجا هذه الشركات ان تقديم الرشوة لبعض الساسة والحكام بغية افسادهم وحملهم على قبول شروط تلك الشركات التي لا تنسجم مع واقع الدول النامية على وجه الخصوص، اضافة الى اجبارهم عن التغاضي عن المخالفات القانونية او دفع ثمن اعلى من الاسعار الدولية ،كما نجحت هذه الشركات في شر ذمم كبار المسؤولين وجندت العديد منها لخدمتها وبمرتبات عالية جدا.[1]

وخلاصة القول إن للشركات متعددة الجنسيات أثارا اجتماعية على الدول النامية ومنها يمكن تلخيص أهمها في ثلاثة نقاط :

* تحجيم الصناعة الوطنية المنتجة وتشجيع قيام فئة اجتماعية تعتاش على حساب المجتمع

لها مواصفات غير إنتاجية.

*تكريس الفساد والرشوة وقيم أخلاقية وضعية.

*زيادة الفجوة بين الشرائح الاجتماعية مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

---

[1] انظر: –حسن زعرور، الأثار الاقتصادية والاجتماعية لشركات متعددة الجنسيات، موقع سابق، مرجع س

خلاصة الفصل الثاني:

تعتمد الشركات متعددة الجنسيات في انشائها وتكوينها على عدة طرق من بينها الاندماج الذي يكون بين شركتين والذي يخلف اثار لكلا الشركتين سواء المدمجة او المندمجة، الى جانب اسلوب تكوين شركات وليدة على المستوى الدولي والذي يعتبر الاسلوب الخيار الذي تفضله هذه الشركات.

تتعدد اساليب الادارة في الشركات متعددة الجنسيات, ولكن في اغلب هذه الشركات تجد عدة اساسيات في الادارة لا تتغير، منها كيفية وضع خطط العمل، فتنظم هذه الشركات دائما بشكل دوري منتظم اجتماعات عامة لكل افراد الشركة في كل الفروع، ولو كان عدد الافراد ضخم، من الممكن تنظيم لقاءات على مستوى المديرين على مستوى كل الفروع، وتنظم هذه الاجتماعات ايضا لمواجهة اي مشكلة تطرأ بواسطة طرح المشكلة على المائدة وعرض الحلول، واختيار افضل الحلول وتطبيقها، او الاخذ بحل تم تطبيقه فعلا بواسطة فرع اخر من فروع الشركة.

كما يجب انه لا يكفي القول ان الشركات متعددة الجنسيات تمارس نشاطها الاستثماري فقط بل لها عدة اثار متنوعة سواء كانت على الجدول المضيفة او على المستوى العالمي.

الخاتمة

تعظم دور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي بشكل ملحوظ حيث أصبح ما تؤديه من أدوار في العلاقات الاقتصادية الدولية موضوعا لنقاش بين الكتاب والمفكرين و المنظمات الدولية المهتمة بشؤون الاستثمار الدولي، ويمكن استجلاء حقيقة هذا الدور من خلال ما تحصلت عليه الاحصائيات على مستوى التحليل الكلي إلى تعاظم دور الشركات في رفع معدلات التنمية الاقتصادية الدولية و التجارة العالمية.

من خلال ما بيناه يمكننا أن يتضح أن الشركات متعددة الجنسيات أصبحت من أكثر الكيانات تأثيرا في المجال الاقتصادي على الساحة الدولية، فهي تملك من الإمكانيات المادية والبشرية ما يمكنها من الاستثمار في شتى المجالات، وفي أي بقعة من الكرة الأرضية. الأمر الذي يظهر لنا أهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم وخاصة النامية منها، نظرا لقلة الإمكانيات التي تمكنها من تحقيق أهدافها في التنمية المنشودة.

وبالتالي يمثل ظهور الشركات متعددة الجنسيات او الشركات العملاقة الصورة الجديدة لتنظيم النشاط الاقتصادي في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة حيث أن الشركة متعددة الجنسيات أو عبر الوطنية كما يناديها البعض تمثل التجسيد الحي لظاهرة كوكبة الحياة الاقتصادية.

حيث اصبحت اليوم تشكل القوة المحركة في النظام الاقتصادي والسياسي الدولي الراهن وهي ظاهرة اقتصادية مهمة في مجال العلاقات الدولية بحيث أنها تمثل اليوم إحدى القوى المؤثرة في صنع الأحداث و التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسة في العالم المعاصر وبالتالي أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات بمثابة الحكومة الكونية كما اضحت تسيطر على كل النشاطات الاقتصادية في كل المجتمعات في العالم.

كما أن التسمية التي أطلقت على الشركات متعددة الجنسيات وصف متعددة الجنسية لم تطلق عليها لأنها شركات مملوكة لأشخاص حاملين جنسيات مختلفة أو لأن العاملين فيها من جنسيات مختلفة، إنما لأنها تظم مجموعة من الشركات المرتبطة اقتصاديا

وقانونيا نتيجة قيام الشركة الأم بتأسيس مجموعة من الشركات الوليدة الخاضعة لاستراتيجيتها الاقتصادية الموحدة في العديد من الدول ووفقا لأنظمتها القانونية.

النتائج:

- لم تظهر الشركات متعددة الجنسيات من عدم بل بها جذور تاريخية عبر ألة زمنية بعيدة قد ترجع إلى عدة قرون إلى الوراء
- تعددت التسميات والمصطلحات التي أطلقت على الشركات متعددة الجنسيات إلا أنها كلها تصب في معنى واحد .
- الشركات متعددة الجنسيات هي كل شركة تستثمر في أكثر من بلد، وتخضع لاستراتيجية موحدة تأخذ على مستوى مركز هذه الشركة، وتتكون من شركة أم تتفرع عنها عدة فروع تعمل تحت سيطرتها.
- تتميز الشركات متعددة الجنسيات بعدة خصائص تميزها عن غيرها، من بينها "الضخامة" حيث أصبحت كيانات ضخمة ذات رأسمال ضخم تسيطر على اقتصاد السوق، كما تتميز بكبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم، بما لها من إمكانيات هائلة في التسويق وفروع تابعة لها.
- كما تعد الشركات متعددة الجنسيات مصدر أساسي لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية و ذلك من خلال التدريب وتوظيف العمالة.
- تتمتع الشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من المزايا الاحتكارية كاحتكار التكنولوجيا الحديثة و المهارات الفنية والإدارية وأساليب مراقبة الجودة وغيرها.
- تتعدد دوافع ظهور الشركات متعددة الجنسيات بتعدد أنواعها ولكن يبقى هدف تحقيق الربح هو الدافع الأساسي لنمو هذه الشركات، فهي تنتج في البلدان عناصر الإنتاج منخفضة النفقة ثم تبيع هذه المنتجات في البلدان مرتفعة الأسعار.
- تحافظ هذه الشركات على علاقة التكامل والتنسيق فيما بينها بهدف تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة.

- تعتمد الشركات متعددة الجنسيات في إدارتها على أداة رئيسية تتمثل في التخطيط الاستراتيجي الذي يؤدي إلى تحقيق ما تهدف إليه هذه الأخيرة، والتي تهدف من خلاله لإنقاص الفرص وتكبير الفوائد.
- أول الشركات متعددة الجنسيات الحديثة أوروبية، بحيث ظهرت في بداية القرن التاسع عشر، ومن بينها شركة "سينقر" و" ستاندارد ويل، "
- أما الشركات الأمريكية لم تظهر إلا في الفترة الممتدة من 1940 غلى أواخر الستينات حيث استفادة من تراجع نشاط الشركات الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية.
- أما فيما يخص الشركات متعددة الجنسيات اليابانية فظهرت في بداية الستينات
- تلعب الشركات متعددة الجنسيات دورا مهما وخطيرا في الحياة القانونية والاقتصادية وحتى السياسية الدولية، وذلك من خلال سيطرتها على كثير من النشاطات التجارية والاقتصادية خاصة تلك التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة وتكنولوجيا متقدمة .
- تمثل هذه الشركات مرحلة جديدة من مراحل التركيز الرأسمالي إذا أطلق عليها تسمية عالمية الإنتاج، فبتدويل ظاهرة الإنتاج أصبحت العملية الإنتاجية للشركات متعددة الجنسيات لا تتم على مستوى قومي وإنما على مستوى عالمي
- رغم كل التساؤلات التي تثيرها الشركات متعددة الجنسيات إلا أنها لم تكن محل اهتمام الفقه العربي، اذ لم يقدم هذا الفقه سوى عددا قليلا من الدراسات القانونية في هذا المجال.

التوصيات :

- على الرغم من أهمية الشركات متعددة الجنسيات ودورها في الاقتصاد العالمي، إلا أنها تشكل خطرا يهدد الكيان الاقتصادي للدول الضيفة، خاصة النامية منها، كما يمكن أن تكون أداة طيعة في يد الدول التي تنتمي إليها لتستخدمها في تنفيذ أغراضها الاقتصادية و السياسية وعلى هذا الأساس يجب وضع قواعد دولية تنظم عمل هذه الشركات .
- تبني الدول نظام رقابي على عمل الشركات وذلك بهدف الحفاظ على ثروتها و سيادتها.

قائمة

المصادر و المراجع

قائمة المراجع

أولا/المراجع باللغة العربية:

1-ا.ا.ميرونوف، الاطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسيات، ترجمة علي محمد تقي محمد الحسن، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، الجزائر، 1986

2-ابراهيم محسن عجيل، الشركات متعددة الجنسيات و سيادة الدول، الاكاديمية العربية المفتوحة، دط، الدنمارك كلية القانون و السياسة

3-امين السيد اعمد لطفي، المحاسبة الدولية و الشركات متعددة الجنسيات، الدار الجامعية، دط، الاسكندرية،2014

4-حاتم عفيف سامي، التامين الدولي، الدار المصرية اللبنانية، ط1، سنة 1986

5-حسام الدين ود/عبد الغاني الصغير، النظام القانوني للاندماج الشركات، ط1، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة/ سنة 1987

6-حسام عيسى، الشركات متعددة الجنسيات، دط، المؤسسات العامة للدراسات والنشر المعاصر، بيروت، دس

7-حسن عناية، موسوعة الفقه والقضاء في الشركات التجارية،ط2،دار محمود و المكتبة القانونية، القاهرة، دس.

8-حسن عوض الله ، الاقتصاد الدولي نظرة على بعض القضايا، دار الجامعة الجديدة للنشر دط سنة 1999

9-حكمت أحمد الراوي، المحاسبة الدولية،ط2، دار حنين ومكتبة الفلاح، عمان والإمارات، دس.

10-سامي الخرابشي، النظام القانوني لشركة المساهمة، دط، دار النشر عمان ، 2005

11-سميحة القليوزي، الشركات متعددة الجنسيات ،ج1، ط3، دار النهضة العربية القاهرة، سنة 1992

12-طلعت جياد لجي الحديدي، المركز القانوني للشركات متعددة الجنسيات، ط1،دار الحامد للنشر والتوزيع، سنة 2008،

13-عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،1998

14-محسن شفيق، المشروعات ذو القوميات متعددة من الناحية القانونية، دط، مطبعة القاهرة والكتاب الجامعي، دب ن، سنة 1998

15-محمد صبحي الأثربي، مدخل إلى الدراسات الشركة الاحتكارية للشركات متعددة الجنسيات، دط، دار الثورة للصحافة والنشر، بغداد، سنة 1977.

16-محمد عبد العزيز العبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر، دار النقاش للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2005.

17-محمد مبروك ابو زيد، المحاسبة الدولية و انعكاساتها على الدول العربية، ايتراك للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 2005

18-محمد محي مسعد، ظاهرة العولمة بين الأوهام والحقائق، دط، مكتبة الإشعاع ،الإسكندرية ، سنة 1999

19-يمامة متعب مناف الأثربي، الشركات متعددة الجنسيات والقانون الواجب التطبيق، الجزء الأول، د ط، دس، ددن

20-يوسف محمود جربوع وسالم العبدالله حلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، مؤسسة اسواق للنشر والتوزيع، ط1، عمان ، 2002

الرسائل الجامعية :

1-احمد يوسف عبدالله شحاتة، ممارسة الشركات دولية النشاط في مجال التكنولوجيا و التطور الاقتصادي رسالة دكتوراه، جامعة طنطا، 1990

2-ابراهيم قادم، الشروط المقيدة في عقود نقل التكنولوجيا ودورها في تكوين التكنولوجيا على المستوى الدولي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، سنة 2002

3-الاء محمد فارس حماد، اندماج الشركات واثره على الشركة المندمجة ،دراسة مقارنة، رسالة ماجيستير، جامعة بيروت، .2011

4-بوخاري عبد الحميد، دادان عبد الوهاب، دور الشركات متعددة الجنسيات في تنمية القطاعات الاقتصادية، دراسة مقارنة، رسالة ماجيستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2016/2015

5-حسن محمد هند مدى مسئولية الشركة الام عن ديون الشركات متعددة الجنسيات إثارة خاصة الى الشركات القومية، رسالة دكتوراه، جامعة طنطا،1990

6-خير فضيلة ،انعكاسات العولمة على الاستثمار الاجنبي في الدول العربية ،رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2005/2004

7-سيف هشام مصباح الفخري، الشركات متعددة الجنسيات وابعادها السياسية و الاقتصادية، رسالة ماجيستير في العلوم المالية والمعرفية، جامعة حليب، كلية الاقتصاد،2010.

المقالات :

*أحمد عبد العزيز، د/ جاسم زكرياء الطحان، د/ فراس عبد الجليل مقال بعنوان(الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية) مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد 35 سنة 2001

*عمر الفاروق،(مطالعة حول الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا)،مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، عدد 86،اكتوبر 2001

*حميد الجميلي،(الشركات متعددة الجنسيات ودورها في الإنتاج الدولي) ،مجلة أخبار النفط والصناعة عدد 401فبراير أبو ظبي 2004

*إسماعيل صبري العبد الله، الكوكبة مجلة الطريق

*فوزي محمد العكس(الشركات متعددة الجنسيات ودورها في عملية نقل التكنولوجيا)بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية عدد 02، سنة 1981

*عطية فتحي الويشي ،(اقتصاديات العولمة عابرة القومية ام كاسحات حضارية ،)مجلة الوعي الاسلامي، العدد 44سنة2000

*سيف محمد المعمري، (نشأة الشركات متعددة الجنسيات)،جريدة عمان للبحث والتوزيع الاردن ، العدد 43سنة 2009

*الهام مصطفى(دوافع ظهور الشركات متعددة الجنسيات)، مجلة الاقتصاد، العدد 12، سنة 2006

*حميد الجميلي،(الشركات متعددة الجنسيات ودورها في الانتاج الدولي)، مجلة اخبار النفط و الصناعة ابو ظبي، العدد 401، سنة 2004

خلاصة الموضوع

ازداد الاهتمام في المدة الاخيرة بالشركات متعددة الجنسيات لما لها من تأثيرات تعدت للعالمية، حيث أصبح الاقتصاد العالمي يحل تدريجياً محل الاقتصاديات القومية المختلفة كإطار لعملية الإنتاج الرأسمالي ولقد كانت أداة هذا التحول والوسيلة هي الشركات المتعددة الجنسيات، فهي تمثل مرحلة جديدة من مراحل التركز الرأسمالي، بحيث تتوزع المراحل المختلفة للعملية الإنتاجية داخل المشروع الواحد على مختلف دول العالم مع استمرار خضوعها لسيطرة مركزية قومية موحدة، فالذي يميز الشركات أو المشروعات المتعددة القوميات من الوجهة الاقتصادية هو تعدد الوحدات الإنتاجية على المستوى العالمي من ناحية ومركزية السيطرة من ناحية أخرى.

فالذي يميز الشركات المتعددة القوميات من الوجهة القانونية هو من ناحية تعدد الوحدات القانونية المستقلة (الشركات الوليدة) على المستوى العالمي كل منها يعمل في إطار قانونياً قومي مختلف، ومن ناحية أخرى مركزية السيطرة التي تخضع لها هذه الوحدات القانونية.

هذه الشركات اليوم تعد القوة المحركة في النظام الاقتصادي العالمي نتيجة تحكمها وسيطرتها على النشاط الاقتصادي العالمي، لذاك تسعى هذه الشركات الى تحويل العالم الى ساحة اقتصادية رغبتا في بسط نفوذها و سيطرتها على كافة قطاعات النشاط، مستغلة في ذألك لما لها من امكانيات مادية وبشرية تمتد الى مختلف بقاع العالم.

يتولّى إدارتَها أشخاصٌ من جنسيّات متعددة أيضاً، وتمارسُ هذه الشركاتُ نشاطاتها المختلفة في البلاد الأجنبيّة المختلفة، على الرغم من أنّ استراتيجياتها وخططَها وسياساتِها تكون موجّهة للعمل في دولة معيّنة فيما تُعرف باسم الدولة الأمّ، ولكن يتجاوز عمل هذه الشركات الحدودَ الوطنيّة الإقليميّة للدولة الأمّ، ويتسعُ لدولٍ أخرى تُعرفُ باسم الدول المضيفة.

الفهرس

كلمة شكر وعرفان	/
قائمة المختصرات	/
مقدمة	6-1
مقدمة الفصل الأول	7
الفصل الأول: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات	33-8
المبحث الأول: نشوء وتطور الشركات متعددة الجنسيات	18-8
المطلب الأول: الجذور التاريخية للشركات متعددة الجنسيات	11-8
المطلب الثاني: مراحل نمو وتطور الشركات متعددة الجنسيات	11-9
الفرع الأول: المرحلة من أواخر القرن التاسع عشر إلى غاية قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914	9
الفرع الثاني: المرحلة الممتدة من بداية الحرب العالمية الأولى عام 1914حتى نهاية الحرب العالمية الثانية 1945	10
الفرع الثالث: الفترة ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا	11
المطلب الثاني: دوافع ظهور الشركات متعددة الجنسيات	18-12
الفرع الأول: العوامل المساعدة في ظهور الشركات متعددة الجنسيات	13
أولا: العوامل الاقتصادية	14
ثانيا: العوامل القانونية	15-14
ثالثا: العوامل السياسية والاجتماعية	18-16
المبحث الثاني: معنى الشركات متعددة الجنسيات	31-19
المطلب الأول: تسمية الشركات متعددة الجنسيات	21-19
المبحث الثاني: تعريف الشركات متعددة الجنسيات	26-22
المطلب الثلث: خصائص الشركات متعددة الجنسيات	31-27
المبحث الثالث :أهمية الشركات متعددة الجنسيات	33-30
المطلب الأول: أهمية ودور الشركات متعددة الجنسيات على المستوى	32

المحلي للدول المضيفة	
المطلب الثاني: أهمية ودور الشركات متعددة الجنسيات على المستوى الدولي	38-33
خلاصة الفصل الأول	40-39
الفصل الثاني :احكام الشركات متعددة الجنسيات	63-42
مقدمة الفصل الثاني	41
المبحث الأول: إنشاء الشركات متعددة الجنسيات	52-42
المطلب الأول : الاندماج الدولي للشركات	51-42
الفرع الأول : الاندماج عن طريق الضم	44
الفرع الثاني : الاندماج عن طريق المزج	46-45
الفقرة الأولى : الفرق بين نوعي الاندماج	45
الفقرة الثانية : أمثلة عن الاندماج	48-46
الفرع الثالث : أنواع الاندماج	50-49
المطلب الثاني : تكوين شركات وليدة على المستوى الدولي	51-50
المطلب الثالث : السيطرة على شركات قائمة. على المستوى الدولي	52-51
المبحث الثاني :: ادارة الشركات متعددة الجنسيات	57-53
المطلب الأول:: الادارة المركزية في الشركات المتعددة الجنسيات	55-53
الفرع الأول: اساليب الادارة المركزية	55-45
المطلب الثاني : مجالات السيطرة المركزية	57-55
الفرع الأول: السيطرة الادارية	56-55
الفرع الثاني: السيطرة المالية	57-56
المبحث الثالث: التنظيم القانوني لشركات متعددة الجنسيات	58-57
المطلب الاول : القواعد الوطنية	57
المطلب الثاني: القواعد الدولية	58

المبحث الرابع : الأثار الناتجة عن نشاط الشركات متعددة الجنسيات	63-59
المطلب الأول: الأثار الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات	62-59
المطلب الثاني: الأثار الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات	63-62
خلاصة الفصل الثاني	63
الخاتمة	67-64
قائمة المراجع	/
الفهرس	/